المجتمع المدني في فكر السيد حسين الصدر ((دراسة تاريخية))

أ. م. د. جاسم محمد إبراهيم اليساري
مديرية تربية كربلاء المقدسة/ وزارة التربية/ العراق
jasim69mohammed@gmil.com
موبايل: 07817238301

خلاصة البحث:

نشأ السيد حسين الصدر نشأةً علمية ومعرفية في كنف أبيه آية الله العظمى السيد إسماعيل الصدر وعمّه الفيلسوف محمد باقر الصدر، فبدأ تعليمه منذ نعومة أظفاره، وبعد أن بلغ السابعة من عمره ابتدأ بالدراسة الابتدائية ثم المتوسطة والإعدادية، وكانت تظهر عليه إمارات النبوغ والتفوق، وواصلَ مشواره الأكاديمي بالدراسة في كلية الفقه بالنجف، جنباً إلى جنب مع الدراسة الحوزوية، فأكمل البحث الخارج على يد والدهH، وبعد وفاة والده تم تكليفه من قبل عمه بإمامة صلاة الجماعة في الصحن الكاظمي، وائتمامه به، فضلاً عن تكليفه بإدارة جامع الهاشمي خلفاً لأبيه، وله عدد من المؤلفات تجاوز المئتين مؤلف. وقد استعرض سماحته نظريات (أفلاطون، أرسطو، وماركس، وهيغل) وتعارضات بعضها للبعض الآخر، والفكر الكنسي (اللاهوتي) ونظرياته الرافضة لمنهج البحث العلمي، ودعوته لفصل الدين عن الحياة بكل الأبعاد عادّةً إياه أسطورة وخرافة، وبمجموع هذه النظريات قامت السلطة والدولة والمجتمع المدني الأوربي. أمّا رؤية سماحته للفكر الإسلامي، تتلخص بأنَّ مجيء النبيﷺ والكتاب كان بمثابة البداية لتأسيس (المجتمع المدني)، ويرى سماحته بأنّ الإسلام يمتلك ثلاثة أصناف من القوانين والقيم والمفاهيم الاجتماعية: 1) يتكفل ببناء مجتمع قوي متماسك، 2) يتحمل مسؤولية إدارة المجتمع والحفاظ على البناء الاجتماعي وصيانته من الهدم والتخريب، 3) يتولى دفع المجتمع إلى الأمام ويعمل على تنميته وتطويره.وكانت عناصر المجتمع هي: 1) العناصر الفكرية والإنسانية. 2) القانون الذي يُعد الأساس لبناء المجتمع المدني. 3) المرونة والاستيعاب وسيادة القانون. ويوضح سماحته ما امتاز به الفكر القانوني في الإسلام، من سموّ القانون فوق الأفراد والهيئات والمؤسسات والسلطة والدولة، وما آلَ إليه الفكر الإسلامي في مدرسة أهل البيتβ.إنَّ بناء مجتمع إنساني على ضوء المشتركات العقلية هو من مدركات العقل، كما هو من مقررات الشريعة، لذا فالإسلام بنصوصه الشرعية ودعوته إلى العمل بمشخصات العقل الطبيعي السليم يهدف إلى بناء مجتمع يسوده العدل والأمن والقانون وتكافؤ الفرص وتصان فيه حقوق الإنسان. وقول سماحته: إنَّ دراسة المهام والمسؤوليات في الحياة الإنسانية على مستوى (الفرد والمجتمع والدولة) يكشف لنا بأنَّ الهدف الأساس في الإسلام هو بأن ننفّذ الأحكام والقوانين والالتزام بالقيم والمبادئ الإسلامية، ونحقق خيراً للإنسانية ومصالحها.

الكلمات المفتاحية: المجتمع، المدني، فكر، بناء، مبادئ، حسين الصدر.

Civil society in the thought of Sayyed Hussein al-Sadr -historical study

A. P. Dr.. Jassim Mohammed Ibrahim Al-Yasari
Holy Karbala Education Directorate/Ministry of Education/Iraq

Conclusions

Sayyid Hussein al-Sadr raises in an environment rich in knowledge and learning, under the guidance of his father, Grand Ayatollah Sayyid Ismail al-Sadr, and his uncle, the philosopher Mohammad Baqir al-Sadr. His education began at a young age, and by the age of seven, he had started his elementary, middle, and preparatory schooling. His exceptional intelligence and academic excellence became evident early on. He continues his academic journey by studying at the College of Jurisprudence in Najaf, alongside his religious studies in the Hawza.

He pursues advanced research under the guidance of his father, (May his soul rest in peace). After his father's passing, he entrusts with leading congregational prayers at the Kadhimayn Shrine and initiates into clerical duties. Additionally, he manages Hashemi Mosque, succeeding his father in this role. Sayyid Hussein al-Sadr authors over two hundred works during his lifetime. He explores various philosophical theories, including those of Plato, Aristotle, Marx, and Hegel, often highlighting the contradictions between them. He also delves into theological thought and presented arguments against the religious approach to life, dismissing it as myth and superstition. His comprehensive body of work influenced power structures, states, and European civil society alike. His ideas emphasize the separation of religion from all aspects of life, challenging religious authority and promoting the scientific method of inquiry. Sayyid Hussein al-Sadr's vision of Islamic thought can be summarized as follows: He believes that the advent of the Prophet Muhammad (p. b. u. h) and the revelation of the Quran marked the beginning of the establishment of civil society. He sees Islam as possessing three categories of laws, values, and social concepts:

1.Building a strong and cohesive society.

2-Responsibility for managing society and safeguarding the community from destruction and sabotage.

3-Advancing and developing society

The elements of society, as outlined, are as follows:

1. Intellectual and Human Elements:

2. Law as the Foundation for Civil Society Building

3.Flexibility, Adaptability, and the Supremacy of the Law

Sayyid Hussein al-Sadr elaborates on the distinctive features of legal thought in Islam, emphasizing the elevation of the law above individuals, entities, institutions, authority, and the state. He highlights what Islamic thought, particularly in the school of Ahl al-Bayt (p. b. u. t), has achieved in this regard.

The construction of a humane society based on common rational principles is a realization of reason and is also enshrined in Islamic teachings. Therefore, Islam, with its legal texts and its call to adhere to the characteristics of sound natural reason, aims to build a society characterized by justice, security, law, equal opportunities, and the protection of human rights. Sayyid Hussein al-Sadr's statement that the study of roles and responsibilities in human life, at the individual, societal, and state levels, reveals that the fundamental goal in Islam is to implement Islamic laws and regulations and adhere to Islamic values and principles. This goal is oriented towards achieving the well-being of humanity and serving its interests.

Keyword: Society, Civil, Intellectual construction, Principles, Hussein Al- Sadr.

المقدمة:

خلال السنين الأخيرة من القرن العشرين كانت هناك مساهمات كبيرة للفكر الإسلامي في معالجة أمور الناس الفردية والاجتماعية، حيث قدّم عطاءات ثقافية ثرّة عالجت الازمات الروحية والاخلاقية، التي كانت سمة من سمات المجتمعات المعاصرة دفعت من جرائها ثمناً غالياً، نتيجة تفشي النزعة العدوانية وغياب الرحمة والتآلف بين الدول، كما يشهد القرن الحالي العديد من الحروب المدمرة والتي ذهب ضحيتها عشرات الملايين من القتلى والمشردين الذين فقدوا أهلهم ودُمرت ديارهم.

إنَّ الاتجاه المادي المتطرف وظهور الروح المصلحية تسبّبَ بضعف القيم والاخلاق الاسرية والاجتماعية، لذا كان إنسان القرن العشرين يفتقد الى السكون والاستقرار النفسي، فضلاً عن معاناته من فقدان الهوية وضمور الانتماء الاجتماعي، فكان للمفاهيم الدينية الأثر الكبير في إدخال الطمأنينة الى قلوب الناس، وتقوية ارتباطهم بالله (الخالق) وتعميق شعورهم الإيماني الذي يهبهم الرؤية الثابتة والحياة المفعمة بالأمل.

واليوم تقترب مجتمعات كثيرة في بلاد المسلمين من تحملها لمسؤولية تطبيق الإسلام وإشاعة مفاهيمه في شؤون الحياة؛ لذا تبرز بإلحاح ضرورة بحث قضايا المجتمع والدولة وسبل معالجة مسائلها وشؤونها المختلفة بما ينسجم والمفاهيم الإسلامية، وبما لا يتقاطع مع عيش المسلم لحياته بموازاة التطور العلمي ومتطلبات الحداثة اللازمة لتقدم الشعوب والمجتمعات.

لذا وددت كتابة بحثي الموسوم "المجتمع المدني في فكر السيد حسين إسماعيل الصدر (دراسة تاريخية)"، لما تتمتع به هذه الشخصية العلمائية من طروحات وأفكار عالجت معظم قضايا المجتمع المدني بمنظور إسلامي.

وقد تألف البحث من تمهيد وثلاثة مباحث:

تناول المبحث الاول: (مفهوم المجتمع المدني عند السيد حسين الصدر)، وجاء المبحث الثاني ليبين لنا (عناصر بناء المجتمع في فكر السيد حسين الصدر)، فيما تناول المبحث الثالث: (مبادئ المجتمع في الإسلام عند السيد حسين الصدر).

تمهيد:

نبذة مختصرة عن السيرة والنشأة والتكوين المعرفي للسيد حسين إسماعيل الصدر:

ولادته ونشأته:

ولد السيد حسين اسماعيل الصدرK[1] في سنة 1952م[2]/1371هـ، في مدينة الكاظمية المقدسة، وهو ينحدر من أسرة عُرفت بالورع والتقوى والعلم، نشأ وترعرع في أحضان أبويه، فوالده آية الله العظمى السيد إسماعيل الصدرH[1]، وعمه آية الله العظمى السيد الشهيد محمد باقر الصدرH[2].

(1) نسبه الشريف: السيد حسين إسماعيل الصدر، عميد أسرة آل الصدر وهو ابن السيد اسماعيل بن السيد حيدر بن السيد اسماعيل الكبير بن صدر الدين (سيد صدرا) بن صالح بن ابراهيم الذي يخرج منه فرع آل شرف الدين في لبنان، وهو الجد الأكبر للإمام المغيب السيد موسى الصدر بن السيد صدر الدين بن اسماعيل بن السيد صدر الدين بن صالح شرف الدين من جبل عامل جنوب لبنان، بن زين العابدين بن علي نورالدين... الذي يعود نسبه الشريف الى السيد إبراهيم الاصغر المرتضى بن الإمام موسى بن جعفرγ. فيصل عبد منشد، أسس ومبادئ التربية، دار الرضوان للنشر، عمان، 2014م، ص31.

(2) د. سعد مطر عبود، المنهج الثقافي عند سماحة السيد حسين الصدرK، دار المحجة البيضاء، بيروت، 2016م، ص13.

دراسته:

أ- مرحلة ما قبل الدراسة الابتدائية:

كان السيد حسين الصدر منذ طفولته المبكرة، يتلقى دروس اللغة العربية ودروس حفظ القرآن وتفسيره وتحفيظه أقساماً من أقوال وخطب أمير المؤمنين الإمام علي بن أبي طالبγ وتفسيرها، فضلاً عن تحفيظه الكثير من الحكم والمآثر والأشعار البلاغية، على يد والده المرحوم المرجع آية الله السيد إسماعيل الصدرH[3].

ب- مرحلة الدراسة في المدارس الرسمية والدراسة الحوزوية:

عند بلوغ السيد حسين الصدر سن السابعة من عمره المبارك، ألحقه والدهH في المدارس الابتدائية، وبعد أن اجتازها بنجاح باهر، واصل دراسته المتوسطة، وبهذه المرحلة واصل الدراسة الحوزوية، وكانت دراسته في مقدمات العلوم الفقهية، وبقية العلوم: من لغة عربية، وعلوم تفسير القرآن الكريم، والأحكام الشرعية، حسب فتاوى كبار المجتهدين ومنهم سماحة السيد والدهH، وسماحة عمّه السيد الإمام الشهيد محمد باقر الصدرH، وبعد إكماله لمرحلة الدراسة الإعدادية التحق بكلية الفقه في النجف الأشرف لمواصلة دراسته الأكاديمية، وقد استثمر سماحته وجوده في مدينة النجف الأشرف والذي دام عشر سنين، فتواصل مع سماحة الإمام الشهيد السيد محمد باقر الصدرH، حيث كان يعيش بالقرب منه، متلقياً منه العلوم الفقهية وكل ما يتعلق بالعلوم الحوزوية، مثل الفقه واللغة والأصول والفلسفة وعلم الأخلاق والتربية والعرفان، وكانت موازية للدراسة الأكاديمية في كلية الفقه[4].

أكمل سماحة السيد حسين الصدرK، مرحلة البحث الخارج في الفقه والأصول عند والده وسماحة عمّه السيد محمد باقر الصدرH، وقد أجيز منهما بإجازتيْن علميتيْن مخطوطتان بيديهما الشريفتين ومختومتان بالختم الشريف لمصدر الإجازة، وكان يتابع جميع المحاضرات التي يلقيها السيد الشهيد محمد باقر

---

(3) وُلد السيد إسماعيل الصدرH سنة 1920م/1340هـ في مدينة الكاظمية المقدسة، امتاز بالذكاء منذ نعومة أظفاره، درس العلوم الحوزوية على يد والده آية الله العظمى السيد حسين الصدر، وعمّه آية الله العظمى السيد جواد الصدر وآية الله العظمى السيد محسن الحكيمH، وآية الله العظمى السيد أبو القاسم الخوئيH، بعد أن انتقل إلى النجف الأشرف سنة 1947م/1365هـ لإكمال دراسته حتى حصل على درجة الاجتهاد من قبل كبار المراجع، عاد إلى الكاظمية المقدسة في سنة 1961م مجتهداً عالماً عاملاً. عباس علي، المصدر السابق، ص43.

(4) ولد السيد محمد باقر الصدر، في الخامس والعشرين من ذي القعدة سنة 1935م، وكان والده العلامة السيد حسين الصدرH ذا منزلة عظيمة، إذ كان من علماء الإسلام البارزين، وجده لأبيه هو السيد إسماعيل الصدر زعيماً للطائفة وفخراً للشيعة، أما والدته فهي بنت المرحوم آية الله الشيخ عبد الحسين آل ياسين، وهو من أعاظم علماء الشيعة، وبعد وفاة والده تربى السيد محمد باقر الصدر في كنف والده وأخيه الأكبر المرجع السيد إسماعيل الصدر، وقد تعلم القراءة والكتابة من الدراسة في مدارس منتدى النشر الابتدائية في مدينة الكاظمية المقدسة، وكان موضع إعجاب الأساتذة والطلاب لشدة ذكائه ونبوغه المبكر، ولهذا درس أكثر كتب السطوح العالية دون أستاذ، وفي سنة 1365هـ هاجر إلى النجف الأشرف لإكمال دراسته وتعليمه عند آية الله الشيخ محمد رضا آل ياسين، وآية الله العظمى السيد أبو القاسم الخوئي، كما إن مدة دراسته من صباه حتى إكمالها لم يتجاوز 17 أو 18 عاماً، كما ألف العديد من الكتب القيمة...، تم اعتقاله في يوم 1980/4/5م، وكان استشهاده بعد ثلاثة أيام من الاعتقال. للتفاصيل ينظر: معد فياض، مرجعية الاعتدال آية الله الفقيه السيد حسين إسماعيل الصدر، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2011م، ص43-64؛ و محمد الحسيني، الإمام الشهيد محمد باقر الصدر (دراسة في سيرته ومنهجيته)، مؤسسة العارف للمطبوعات، بيروت، 1996م، ص46؛ السيد كاظم الحائري، مباحث الأصول، قم المقدسة، 1407هـ، ص40؛ قاسم بلشان كاظم التميمي، القيم الوطنية في فكر سماحة السيد حسين السيد إسماعيل الصدرK، دار المحجة البيضاء، بيروت، 2018م، ص82.

(1) قاسم قصير، حسين الصدر (الشخصية- النظرية- الممارسة)، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 2010م، ص5.

(2) المصدر نفسه، ص84.

الصدرH، حيث كانت تسجل على أشرطة الكاسيت وتوصل إليه ليطلع عليها، وبعد وفاة والدهH في سنة 1968م، قام عمّه الشهيد السيد محمد باقر الصدر بأمريْن: كان الأول منهما إسناد أمر تولي السيد حسين الصدر إقامة صلاة الجماعة في المكان الذي كان يقيمها والده السيد اسماعيل الصدرH في الصحن الكاظمي الشريف، وما زال قائماً بهذه المهمة الشريفة حتى الآن. ومن الجدير بالذكر أن السيد محمد باقر الصدرH قدِم من النجف الأشرف إلى مدينة الكاظمية المقدسة ليأتمّ بسماحة السيد حسين الصدر وهو يقيم الصلاة هناك، ولم يبلغ السيد حسين الصدر وقتها العشرين من عمره المبارك، وهذا الأمر يعد تعبيراً عن ثقة السيد محمد باقر الصدرH بعدالة وجدارة السيد حسين الصدرK، كما تعتبر هذه المبادرة شهادة عملية رفيعة المنزلة تكشف عن الإمكانات الكامنة في شخصية السيد حسين الصدر (حفظه الله)[1].

وأما الأمر الثاني: فقد حرص السيد محمد باقر الصدرH على إبقاء جامع الهاشمي[2] مركزاً للنشاط التوعوي الإسلامي بعد وفاة أخية آية الله العظمى السيد إسماعيل الصدرH، فأناط مهمة هذا الجامع إلى السيد حسين الصدرK لإدارته ورعاية شؤونه خلفاً لوالده[3].

تكلل عمل السيد حسين الصدرK بالنجاح الباهر، فنتيجة جِدّه وعزمه ومثابرته بترسيخ أسس هذا المشروع الضخم، رغم العقبات الكبيرة التي اعترضت هذه المهمة الشاقة، إلّا أنها ذللت بتوفيق من الله تعالى، وبوعي أتباع ومريدي المرجع الديني السيد إسماعيل الصدرH، والشهيد السيد محمد باقر الصدرH، فضلاً عن الجهود الكبيرة التي بذلها السيد الشهيد محمد باقر الصدرH لتمكين السيد حسين الصدر بالمضي بهذه المهمة التي رسمها له، فكان السيدH يأتي من النجف الأشرف إلى الكاظمية المقدسة يوم الخميس من كل أسبوع، ويبقى فيها إلى مساء يوم الجمعة، لكي يطلع عن كثب على مجريات أمور جامع الهاشمي، والمهام التي يتولاها السيد حسين الصدرH، فكان السيد الشهيد محمد باقر الصدرH، يخطط لتلك المهمة بكل دقة وعناية[4].

وبعد استشهاد السيد محمد باقر الصدرH في 1980/4/9م، تعرض السيد حسين الصدرK للاعتقال مراراً، ومورسَ معه شتى ألوان التعذيب الجسدي والنفسي من قبل الأجهزة الأمنية للنظام السابق، إذ بلغت اعتقالاته أربع وعشرين مرة وبمدد مختلفة من الحجز والتوقيف.

أساتذته:

1- والده آية الله العظمى السيد إسماعيل الصدرH.

2- عمّه آية الله العظمى المفكر الإسلامي الشهيد السيد محمد باقر الصدرH.

---

(1) قاسم بلشان كاظم التميمي، المصدر السابق، ص85.
(2) كان جامع الهاشمي في مدينة الكاظمية المقدسة في تلك الفترة تحت رعاية المرجع الديني سماحة السيد إسماعيل الصدرH والد السيد حسين الصدرK، فكان يعد مركز إشعاع فكري وعقائدي وثقافي في عموم محافظة بغداد وضواحيها، حيث يلتقي فيه كبير الدارسين والمثقفين من طلبة الجامعات والشباب الواعي والمتنور الذين يستمعون لمحاضرات المرجع الديني السيد إسماعيل الصدرH، فضلاً عن انعقاد الحلقات الحوزوية لتلقي الدروس الفقهية على يد المرجعH، المصدر نفسه، ص 86.
(3) علي محمد صادق الصدر، الوجيز في تاريخ ونسب آل الصدر، إصدارات مؤسسة ديوان آل الصدر، د. م، 2005م، ص286.
(4) عباس علي، المجاهد الخالد، ط2، مؤسسة ديوان الصدر، بغداد، 2010م، ص89.

3- آية الله العظمى زعيم الحوزة العلمية السيد أبو القاسم الخوئيH[1].

لقد تظافرت عدة عوامل في تكوين شخصية السيد حسين الصدر، لعل من أبرزها انتمائه إلى عائلة عريقة في العلم والأدب والجهاد متمثلة بعائلة آل الصدر، فضلاً عن كون سماحته كان مُحباً للعلم منذ طفولته المبكرة، وتلقيه الدرس وأخذه للعلوم من كبار مراجع الحوزة العلمية، الأمر الذي هيّأ له أن يكون عالماً ومفكراً ومرجعاً دينياً يحظى باحترام وتقدير كبيرين ليس على مستوى العراق فحسب، وإنما على مستوى العالم.

مؤلفاته:

للسيد حسين إسماعيل الصدرK، كثير من المؤلفات والتي تناولت جميع المجالات، لا سيما التربية الوطنية والفكر التربوي، وقد بلغت مؤلفاته أكثر من مئتين مؤلَّف، حيث إن غزارة إنتاجه وتأليفه بمختلف العلوم والمجالات هو دليل على أنّ السيد حسين الصدر يتمتع بذهنية وعقلية واسعة.

المبحث الأول

مفهوم المجتمع المدني عند السيد حسين الصدر

اختلف المفكرون وأصحاب النظريات حول وضع تعريف محدد للمجتمع المدني وفي تحديد مفهومه وطبيعته ودوره، لذا فإننا سنورد أبرز التصورات المطروحة لتشخيص ماهيّة هذا المجتمع.

وقد يتبين لنا من خلال المفاهيم والتعريفات المطروحة لبيان مفهوم المجتمع المدني بأنهم يتحدثون عن عدد من القضايا والمفاهيم الفكرية والاخلاقية والاقتصادية والاجتماعية، ويحاولون من خلالها أن يشكّلوا صورة لهذا المجتمع، على وفق رؤية وفهم ونظرية كل منهم، ومن هذه التعريفات[2]:

"أنه المجتمع القائم على المؤسسات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والتي تقوم بميادينها المختلفة باستقلال نسبي عن سلطة الدولة بهدف تحقيق أغراض متعددة"[3].

أما المجتمع المدني في الفكر الأوربي الرأسمالي فهو مبني على أبعاد أساسية، هي:

1- مفهوم المواطنة يحدده القانون الذي يضعه المجتمع.

2- الجانب الإداري يقوم على أساس استمداد السلطة من إرادة الشعب.

3- الجانب الاقتصادي ويعتمد على حرية السوق.

ويرى آخرون أن المجتمع المدني هو "المجتمع الذي يضمحل فيه دور السلطة إلى المستوى الذي يقتصر فيه دور المجتمع على دور الدولة، ويذهب رأي آخر إلى اعتبار السلطة وجوداً معارضاً ومواجهاً لوجود الدولة لذا يجب أن ينكمش دورها ليسود دور المجتمع[1].

---

(1) هو أبو القاسم بن علي أكبر بن هاشم الموسوي الخوئيH، ولد ليلة 15/رجب/1371هـ في بلدة (خوي) في بلاد أذربيجان، نشأ فيها مع إخوته ووالده وأتقن الأوليات من الدراسة، هاجر إلى النجف الأشرف عام 1912م/1330هـ، مع أخيه الأكبر السيد عبد الله، وبقية أفراد عائلته ليلتحق بأبيه، درس على أعلام النجف، ومنهم والدهH، أصبح مرجعاً أعلى للحوزة العلمية في النجف الأشرف. للتفاصيل ينظر: أحمد الواسطي، سيرة وحياة الإمام الخوئيH، دار الهادي للطباعة والنشر، بيروت، 1988م، فيصل عبد منشد، المصدر السابق، ص67.

(1) السيد حسين إسماعيل الصدرK، الإسلام والمجتمع المدني، د. م، د. ت، ص14.

(2) اللواء أ. د. محمد أمين البشري، مؤسسات المجتمع المدني والأمن القومي العربي، ص147.

وركّز الذين كتبوا عن المجتمع المدني بأنّ هذا المجتمع هو الوجود الثالث ما بين الفرد والدولة، وما بين الفلسفة الفردية التي أعطت حيزاً غير محدود للفرد، وبين نظرية سيطرة الدولة واتساع سلطتها ونشاطها.

كما عُرّف المجتمع المدني بأنه "مجموعة التنظيمات التطوعية[2] الحرة والتي تملأ المجال العام ما بين الأسرة والدولة بهدف تحقيق مصالح أفرادها المادية والمعنوية، والدفاع عن هذه المصالح بإطار الالتزام بقيم ومعايير الاحترام وهي ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح الفكري والسياسي، والاعتراف بالتعددية والاختلاف والإدارة العلمية للخلافات والصراعات، ومن خلال الإدارة السليمة للتنوع الخلاق"[3].

كذلك عُرّف المجتمع بأنه "الميدان والحيز الذي يتكون من فعالية أناس يتمتعون بحرية الانتخاب ويمارسون هذه الحرية ضمن إطار القانون والقواعد العامة بعيداً عن إرادة وقرار السلطة أو الحاكم"[4].

وتحدث (جون لوك)[5] عن المجتمع المدني بقوله "وهكذا فحيث يؤلف عدد من الناس جماعة واحدة ويتخلّى كل منهم عن سلطة تنفيذ السُنّة الطبيعية التي تخصه ويتنازل عنها للمجتمع ينشأ عندنا حينذاك فقط مجتمع مدني"، ويرى أنَّ الحقوق الفطرية والطبيعية هي أساس المجتمع المدني[6].

كما عُرّف المجتمع المدني بأنه "كل المؤسسات التي تنتج للأفراد التمكّن من الخيرات والمنافع العامة دون تدخل أو توسط من الحكومة".

وأيضاً عرّفه آخرون بأنَّ المجتمع المدني ما هو إلّا "النسق الإداري المطور الذي تتيح صيرورة تأسُّسه (تمفصله في مؤسسات) ومراقبة المشاركة الإدارية".

ويرى البعض أن المجتمع المدني إنما هو عبارة عن "التنظيمات التطوعية الحرة التي تنشأ لتحقيق مصالح أفراد أو لتقديم خدمات للمواطنين أو لممارسة أنشطة إنسانية متنوعة"[7]. كما يشير إلى فكرة ثقافة للعمل التطوعي "بمعنى توافر قيم إيجابية تشجع على المبادرة الشخصية"[8].

ويكرر سماحة السيد حسين إسماعيل الصدر قوله بأن "هناك قضيتين أساسيتين ينبغي فهمها" هما[9]:

1- مصطلح المجتمع المدني.

2- الأسس والقيم التي يستند عليها المجتمع الإنساني بشكلٍ يحقق أهدافه ويخدم إنسانيته. وبالحديث عن مصطلح المجتمع المدني تبين أن إطلاق هذا الاسم على المجتمع الإنساني أو عدمه هو ليس مسألة علمية لازمة لتحقيق أهداف الإنسان في مجتمعه المنشود، إنما يمكن ان يسمّى بأي اسم آخر طالما يتحقق فيه

---

(3) حسين الصدر، الإسلام والمجتمع، المصدر السابق، ص15.
(1) د. محمد أحمد علي، مفهوم المجتمع المدني والدولة المدنية، دراسة تحليلية نقدية، د. م، 1435هـ، ص13.
(2) ابتسام حاتم علوان، واقع المجتمع المدني في الوطن العربي، مجلة كلية الآداب، العدد (98)، ص693.
(3) حسين الصدر، الإسلام والمجتمع، ص16.
(4) د. محمد الغيلاني، المجتمع المدني، ص51.
(5) أحمد واعظي، المجتمع الديني والمدني، ترجمة: حيدر حب الله، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ص107.
(6) محمد الفاتح عبد الوهاب القيسي، منظمات المجتمع المدني (النشأة، الآليات، وأدوات العمل وتحقيق الأهداف، الحوار المتمدن، العدد (2724)، 2009/7/31م.
(7) أيمن عقيل وآخرون، المجالس الشعبية المحلية (الواقع، المشكلة والحل)، مركز ماعت للدراسات الحقوقية والدستورية، مصر، 2009م، ص9.
(1) مقابلة شخصية مع سماحة السيد حسين إسماعيل الصدر، يوم الخميس 2023/1/5م، المصادف 12 جمادي الآخرة 1444هـ، في مكتبه بمدينة الكاظمية المقدسة، الساعة التاسعة ليلاً.

المبتغى الإنساني من القيم والمبادئ والأهداف والمصالح[1]، فلا مانع أن نسمّيه بهذا الاسم أو بغيره، بل الحوار يأتي في الأسس والقيم التي يستند عليها المجتمع، وينبغي علينا أن نفهم بأنّ مصطلح مدني لا يناقض مصطلح إيماني، بل هما مكمّلان ومساعدان لبعضهما البعض مئة بالمئة[2].

نظرية المعرفة أساس التشكيل والبناء:

ويقول السيد حسين إسماعيل الصدر، قبل الحديث عن الفرد والمجتمع والقانون والدولة والأسرة والمواطنة والحقوق والحريات الإنسانية للرجل والمرأة ... إلى غير ذلك، ينبغي الحديث عن نظرية المعرفة بأصولها وفلسفتها العامة وبكلياتها التجريدية والتطبيقية وفلسفة الوجود والحياة[3]، وينبغي الانتقال الانتقال من العام إلى الخاص، والحديث في نظريات المعرفة في مجال الاجتماع والحضارة والقانون... وغيرها، المتفرعة على فلسفة المعرفة والعلوم العامة، وقول سماحته[4] عندما تُحدّد نظرية المعرفة ببنيتها ببنيتها التكاملية (العامة والخاصة) تتبلور أمامنا أفكار ومفاهيم تؤصل لدينا وتتضح دلالاتها المشتركة في الفكر الإنساني، كما تتضح لدنيا مجالات الافتراق والاختلاف فيما بينها... وعندها تتضح أيضاً أصول النقد والتقويم المنهجي لهذه النظرية أو تلك، سواء كان على أساس النظرية والمفهوم، أو على أساس التجربة التطبيقية والواقع التنفيذي.

وقوله، من الطبيعي أنَّ قيمة الفكرة ذات الطابع العملي هو بالواقع الذي تصنعه بصورة فعلية إذا ما توفرت لها شروط التنفيذ والإجراء[5].

وإنَّ الإنسان السويّ لا يقدِم على تقبّل أو رفض هذه النظرية أو تلك إلّا بعد أن يتعرف على طبيعة كل منها وعلاقتها بإنسانيته ومصالحه المشروعة.

وعليه، فإنَّ دراسة الدولة والمجتمع والقانون تأثرت عبر مراحل الفكر البشري بنظريات كبرى كنظريات (أفلاطون[6]، وأرسطو[7]، وسقراط[8])، ونظريات وآراء الكنيسة الأوربية، فضلاً عن نظريات (روسو، (روسو، ولوك، وهوبز، وهيغل[9]، وماركس).

---

(2) حسين الصدر، الإسلام والمجتمع، ص17.
(3) أحمد واعظي، المجتمع الديني والمدني، المصدر السابق، ص142.
(4) حسين الصدر، الإسلام والمجتمع، ص18.
(5) مقابلة شخصية مع سماحة السيد حسين إسماعيل الصدر، يوم الأحد 2023/1/8م، المصادف 15 جمادي الآخرة 1444هـ، في مكتبه بمدينة الكاظمية المقدسة، الساعة التاسعة ليلاً.
(1) حسين الصدر، الإسلام والمجتمع، ص19.
(2) وُلد أفلاطون سنة 427 ق.م في جزيرة مقابلة لأثينا، وينحدر من أسرة غنية عُرفت بالمجد والشرف، فكان أبوه أرسطون أحد كبار الحكماء في عصره، تثقف أفلاطون كأحسن ما يتثقف أبناء الطبقات الراقية، أقبل على العلوم وأظهر ميلاً خاصا للرياضيات، ثم تعرف على سقراط، وما قاله هو عن نفسه: "أشكر الله لأنه خلقني يونانياً لا بربرياً، حراً لا عبداً، ورجلا لا امرأة، وأشكره أيضاً لأنني ولدت في عهد سقراط". للتفاصيل ينظر: د. مصطفى غالب، في سبيل موسوعة فلسفية (أفلاطون، أرسطو)، ج7، منشورات دار ومكتبة الهلال، بيروت، د. ت، ص5-174.
(3) هو أرسطوطاليس بن نيقوماخس بن ماخاؤون من ولد أسقلبيانس الذي أخرج الطب لليونانيين، ولد في استفاريا في تراقية سنة 384 ق. م، ولما بلغ الثامنة عشرة من عمره، توجّه إلى أثينا ليستكمل علومه، فانظم إلى الأكاديمية التي أسسها أفلاطون، وما لبث طويلاً حتى امتاز بين أقرانه، فسماه أفلاطون (العقل) لذكائه الخارق. للتفاصيل ينظر: د. مصطفى غالب، المصدر السابق، أرسطو، ص58-174.
(4) وُلد سقراط سنة 469 ق.م في أثينا، التحق في شبابه بصفوف الجيش، ولفت إليه الأنظار بما يتمتع به من شجاعة وإقدام، ويعده التاريخ من أولئك الحكماء الذين وقفوا أنفسهم وإنتاجهم العرفاني لنشر مبادئ الحق والعدالة والمساواة. للتفاصيل ينظر: د. مصطفى غالب، المصدر السابق، سقراط، ج14.
(5) ولد الفيلسوف الالماني جورج فيلهيلم فردريك هيغل في 27 آب سنة 1770م، بمدينة شتوتغارت الألمانية، كان والده موظفاً حكومياً، وكان هيغل ترتيبه الأول طوال دراسته بالمدرسة الثانوية، وعندما بلغ السادسة عشرة من عمره قام

كما تأثرت بالفكر الإسلامي وما انطوى عليه من آراء ونظريات وفلسفات أفرزها الفلاسفة والمتكلمون والفقهاء وذوي المذاهب الكبرى في الإسلام.

وقول سماحته: إنّ تناول هذه الأسس المعرفية بشيء من الانصياع يتبين لنا مدى العلاقة بين الفكر الفلسفي والأسس المعرفية وبين نظرية المجتمع المدني:

1- الفكر اليوناني: فقد ساهم الفكر اليوناني مساهمة فعالة بتأسيس الفلسفة والعلوم العقلية التي سلكت أسساً معرفية للطبيعة والنفس والأدب والاجتماع والأخلاق... إلى غير ذلك[1]، إذ انطلق (أفلاطون) في نظريته الإدارية من أساس فلسفي معتمداً على أن الفرد له حاجات ذاتية وهو يسعى لإشباع تلك الحاجات، فهو لا يستطيع إشباعها بطريقة فردية، لهذا نشأ المجتمع نتيجة للشعور بالحاجة إلى التعاون بهدف إشباع تلك الحاجات[2]، كما نادى (أفلاطون) بنظرية (المدينة الفاضلة)[3] التي يحكمها الفيلسوف، وعلى هذه الأسس انطلق في بناء (المدينة الفاضلة) التي يحكمها الفيلسوف.

وبدأ (ارسطو) نظريته من فلسفته العامة في الطبيعة البشرية، وهي أنّ الإنسان مدني بالطبع، فهو (حيوان إداري) لأنه يملك الشعور بالخير والعدالة (حيوان أخلاقي)، وسعادته تتحقق بالعيش الجماعي في ظل المدينة... وإن الأسرة عنده هي وحدة البناء[4]، ومن مجموع الأسر تتألف القرية، ومن مجموع القرى تتألف المدينة[5]، وإنّ حياة الفرد وسعادته لا تحقق إلّا بالمدنية، وهي غاية في الوجود الإنساني تفرضها طبيعة الإنسان التكوينية[6].

2- الفكر الكنسي اللاهوتي[7]: ذكر السيد حسين إسماعيل الصدر، بأنّ أوربا عاشت قروناً عدة تحت تأثير الفكر الكنسي والذي فُرض على أوربا، فكان ثقافي وإداري وعلمي.

فالكنيسة كانت المخول الوحيد في التفكير والتنظير والحكم، فضلاً عن إنَّ نظريات الجغرافية والفلك والفيزياء يجب أن لا تخرج عن منهجها ونظرياتها الرافضة لمنهج البحث العلمي والمنهجية التجريبية[8].

وتنكّرها للحريات وحقوق الإنسان، فكانت ترى الأرض والإنسان والسلطة ملكاً لها وتتصرف بها كيف تشاء.

ولهذا أدانت جامعة (أوكسفورد) توماس هوبز الكاتب وصاحب نظرية العقد عام 1683م[9]، لنشره كتابين (الدولة والفتيان)، بسبب تعارض آرائه مع نظرية الكنيسة في الدولة القائمة على وفق نظرية اللاهوتية، فضلاً عن ذهابه إلى أنّ قوانين المحافظة على النوع الإنساني في المجتمع هي قوانين طبيعية، والنظام الاجتماعي هو نظام دنيوي، رغم كونه كان من المنادين بنظرية الاستبداد الملكية، فاستمرّ الصراع بين

بترجمة العديد من الكتب منها كتاب (لونجينوس) في (الجلال) عن اليونانية. للتفاصيل ينظر: د. مصطفى غالب، المصدر السابق، هيغل.

(6) حسين الصدر، الإسلام والمجتمع، ص20.

(1) د. مصطفى غالب، المصدر السابق، أفلاطون، ص77.

(2) المصدر نفسه، ص577.

(3) د. محمد الغيلاني، المجتمع المدني (حججه، مفارقاته، ومصائره، هل سيتم الاحتفاظ به)، دار الهادي، بيروت، 2004م، ص21-24.

(4) د. مصطفى غالب، المصدر السابق، أرسطو، ص145.

(5) حسين الصدر، الإسلام والمجتمع، ص21.

(6) Krader Lawrence, Dialectic of civil Society, van Gorcum Assen s, 1976, pp: 18-19.

(7) مقابلة شخصية مع سماحة السيد حسين إسماعيل الصدر، يوم الخميس 2023/1/26م، المصادف 4/رجب/1444هـ، في مكتبته بمدينة الكاظمية المقدسة، الساعة التاسعة ليلاً.

(8) د. محمد الغيلاني، المجتمع المدني، ص51.

الفكر الكنسي لبناء المجتمع والدولة، وبين الفكر البرجوازي[1] الأوربي طويلاً، وهكذا انعكست نظرية المعرفة الكنسية للطبيعة والمجتمع والدين والإنسان والحياة في بناء المجتمع والسلطة وعلاقة الأمّة بالحاكم[2].

3- الفكر الإسلامي: يرى السيد حسين الصدر[3]، انطلاقة الفكر الإسلامي في تأسيسه للحياة والمجتمع المدني من مرتكزات معرفية أساسية يمكن إيجازها بأنَّ الفطرة البشرية التي فطر الناس عليها هي فطرة خيرة، ﴿فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لا يَعْلَمُونَ﴾[4]، و (كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يُهوّدانه ويُنصّرانه ويُمجّسانه)[5]، ويُمجّسانه)[5]، وإنّ البشرية كانت في بداية وجودها على الأرض، تعيش حياة الوحدة والوئام، وتسيّرها تلك الفطرة وفيها يضعف دور العقل والغرائز المؤدية إلى الخلاف والصراع، كما إنّ الذات البشرية تحمل الاستعداد لتسخير الأشياء لصالحها واحتوائها، لذا نشأ الصراع والخلاف على امتلاك الأشياء والسيطرة عليها، لذا بعث الله النبيين وأنزل معهم الكتاب لدفع الخلاف ودعوة الناس إلى الحق[6]، قال تعالى: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ﴾[7].

ويَعد السيد حسين الصدر أنَّ مجيء النبيين والكتاب، البداية لتأسيس المجتمع (المدني) الذي يحكمه القانون وتديره السلطة[8]. وهكذا يربط القرآن ما بين تأسيس المجتمع المدني وخروج الإنسان من المجتمع الطبيعي (الفطري)، وما بين بعثة الأنبياء، كما يؤكد أن المجتمع (المدني) تأسس على يد الأنبياء والرسل[9]، وكما إن الإنسان ترتكز فيه غريزة حب الاجتماع، لحاجته إلى تبادل المصالح والمنافع لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾[10]، و ﴿وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضاً سُخْرِيّاً﴾[11].

وبما أنّ الذات البشرية تحمل في أعماقها هذا التكوين الطبيعي، فإنه يتمثل في الحياة الاجتماعية التي يحياها الإنسان ويتوجه لتأسيس المجتمع المدني، فوجهة النظر الإسلامية تركز على مبدأ الضمان الاجتماعي والتكافل الاجتماعي، كما إنها تقوم على فكرة رقابة الأمة على حركة الدولة، وطبقاً لهذا التصور يكون تحقيق هذه المهام موكول إلى المجتمع، ومتروك له اختيار السبل والآليات التي من خلالها

---

(1) الطبقة البرجوازية: كلمة فرنسية الأصل تدل على الطبقة الوسطى القائمة بين طبقة النبلاء والطبقة العاملة، وتستخدم كلمة (برجوازية) عند الاشتراكيين والشيوعيين بمعنى الطبقة الرأسمالية المستغلة في الحكومات الديمقراطية الغربية والتي تمتلك وسائل الانتاج وتستولي على فائض العمل الذي تقوم به الطبقة الكادحة، وبعد نمو النظام الرأسمالي الحديث أصبحت كلمة (البرجوازية) تنطبق على الأفراد الذين ترتبط مصالحهم بأصحاب وسائل الإنتاج، حسن عز الدين بحر العلوم، المجتمع المدني في الفكر الإسلامي، مركز النجف للثقافة والبحوث، د. م، 2008م، ص67.

(2) حسين الصدر، الإسلام والمجتمع...، ص22.

(3) مقابلة شخصية مع سماحة السيد حسين إسماعيل الصدر، يوم الخميس 2023/1/12م، المصادف 19 جمادي الآخرة 1444هـ، في مكتبه بمدينة الكاظمية المقدسة، الساعة التاسعة ليلاً.

(4) سورة الروم: الآية (30).

(5) أبو جعفر محمد الطوسي: الخلاف/3، تحقيق: السيد علي الخراساني، والسيد جواد الشهرستاني، والشيخ مهدي طه نجف، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسي، قم المقدسة، ص591.

(6) حسن عز الدين بحر العلوم، المصدر السابق، ص78.

(7) سورة البقرة: الآية (213).

(8) مقابلة شخصية مع سماحة السيد حسين إسماعيل الصدر، يوم الأحد 2023/1/15م، المصادف 2 جمادي الآخرة 1444هـ، في مكتبه بمدينة الكاظمية المقدسة ف الساعة التاسعة ليلاً.

(9) حسن عز الدين بحر العلوم، المصدر السابق، ص78.

(1) سورة الحجرات: الآية (13).

(2) سورة الزخرف: الآية (٣2).

يستطيع إشباعها ومن بينها تكوين منظمات المجتمع المدني والتي تعمل بصورة طوعية ومنفصلة عن إدارة السلطة في الدولة[1].

ومن خلال هذه الأسس المعرفية ينطلق الفكر الإسلامي، وتكون مهمة القانون والدولة هو رفع الخلاف وصيانة الفطرة بنقائها الخيّر (حمايتها من التلوث) مثلما تتم حماية البيئة والطبيعة من التلوث[2].

4- الفكر البرجوازي الأوروبي: يرى السيد حسين الصدر، قيام الفكر البرجوازي الاوروبي على خلاف ما كانت تحمل الكنيسة من أفكار ونظريات، فقام على أساس الفلسفة المادية، وانطلاق هذا التيار الجديد كردّة فعل لسلوك الكنيسة وموقفها المعادي لتفسير الكون والطبيعة والمجتمع والسلوك والأخلاق[3].

فتنكرت لدور العقل والأديان والأخلاق في بناء المجتمع، ودعت لفصل الدين عن الحياة بكل الأبعاد والمجالات، عادّةً إياه أسطورة وخرافة، وظهر هذا الفكر تحت اسم الحرية، فضلاً عن اعتبار الأخلاق قيود على السلوك البشري كوّنتها ظروف البيئة الاجتماعية، كما انطلقت من نكران علمية البحوث العقلية وحصر العلمية في البحث التجريبي المادي.

أما المجال الاقتصادي فقد انطلقت من الحرية المطلقة في الإنتاج والاستهلاك والتوزيع والادخار، وقام اقتصاده على أساس آلية السوق (نظرية العرض والطلب) ما دفع الاقتصاد إلى الرأسمالية الاحتكارية والاستعمار الاقتصادي، وعلى ضوء ما ورد عن مركز المجتمع المدني في كلية لندن للاقتصاد بأن المجتمع المدني يشير إلى العمل الجماعي الذي لا يتسم بالإكراه والذي يدعو وفقاً لمصالح وأهداف وقيم مشتركة ومتبادلة من الناحية النظرية، وتختلف أشكالها المؤسسية ومتميزة عن تلك التي تتبع الدولة، الأسرة، السوق، مع إنّ الحدود بين الدولة والمجتمع المدني والأسرة، هي غالباً ما تكون معقدة وغير واضحة[4]، وقسم البشرية إلى طبقة صغيرة مستقلة مرفَّهة وطبقة الأكثرية المسحوقة المضطهدة التي جلب عليها النظام الرأسمالي الفقر والتخلف والاضطهاد[5].

وأما في المجال الإداري انطلق هذا الفكر من نظرية تحليل المجتمع البشري، بأنّ المجتمع الإنساني مر بعمليتين هما: مرحلة المجتمع الطبيعي ومرحلة المجتمع المدني، فنشأ المجتمع المدني نتيجة للعقد الإداري بين الحاكم والمحكوم، وبه حفظ الحقوق الطبيعة للإنسان ومنطلقها الحرية، فهدف السلطة يكون هو حماية الحريات والسلطة نتاج العقد الإداري.

وبمجموع هذه النظريات قامت السلطة والدولة والمجتمع المدني الأوربي، وبهذا نفهم دور الفكر المعرفي الأوربي الذي استفاد كثيراً من الفكر اليوناني، فيتضح لنا دوره في بناء المجتمع المدني والسلطة الإدارية على أساس العلمية والرأسمالية الاقتصادية وحرية شكلية في الإدارة التي يحولها النظام إلى الرأسمالية التي تسلط الطبقة الرأسمالية بالحكم والإدارة والثقافة فقد عانت البشرية من ويلات الاستعمار والاحتكارية وجشع الرأسمالية والحروب والكوارث[6].

---

(3) المجتمع المدني، مؤسسة البلاغ، العدد 57 ، ط1، 2000م، ص63.
(4) حسين الصدر، الإسلام والمجتمع، ص24.
(5) مقابلة شخصية مع سماحة السيد حسين إسماعيل الصدر، يوم الأحد 2023/1/15م، المصدر السابق.
(1) Inclusive Security: Women waging peace cannot vouch for the accuracy of this translation.
(2) حسين الصدر، الإسلام والمجتمع، ص26.
(3) المصدر نفسه، ص27.

5- الفكر الماركسي: يقول السيد حسين إسماعيل الصدر: من خلال دراسة النظرية الماركسية[1] في المعرفة وفلسفتها العامة والقائمة على أساس المادية الديالكتيكية (أو الحتمية التاريخية)، والقائلة بفلسفة الصراع والتناقض في عالم الطبيعة والفكر والمجتمع، وعلى ضوء هذه الأسس المعرفية بَنَتْ نظريتها الاجتماعية، وتفسيرها السلوك الإنساني والدولة والإدارة والاقتصاد والأخلاق والدين.

Π وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ O[2]، Π إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ O[3]، Π وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تُظْلَمُونَ O[4].

وقول سماحته: لعلنا نجد في أحكام الوقف الإسلامي ما يعزز دور المجتمع بتقديم الخدمات وإقامة المؤسسات الاجتماعية الكبرى بهذا المجال، مثل الجامعات ودور النشر ومحطات الإذاعة والتلفزيون، والمياتم والملاجئ للعاجزين، والمستشفيات والمدارس، وإقامة المساكن وتشييد الجسور، والسدود والمزارع والمصالح الخيرية، والمساجد، ومؤسسات البحث العلمي، وصناديق الإعانات والإغاثة ومكافحة التشرد والمصارف، فضلاً عن مؤسسات القرض التي تعمل على حلّ مشاكل التنمية والقروض ومساهمتها في مكافحة للفقر والبطالة.

وإنّ كل ذلك لهو من الصدقات الجارية وأعمال البر والإحسان، والتي ندب الإسلام إليها، ودعوته إلى التعاون عليها، وقد جاء على لسان الرسول الكريمﷺ ما نصّه ((خير الناس من نفع الناس))[5].

كما إن المجتمع الإسلامي هو المجتمع الذي تبرز وتتفوق فيه هكذا مؤسسات اجتماعية خيرية، على مؤسسات الدولة وأنشطتها، والمجتمع الإسلامي هو المجتمع التعاوني الذي يمارس دوره في أعمال البر والإحسان بواسطة المؤسسات والأعمال الفردية والجماعية، وبهذا نفهم دور المجتمع الإيماني المتميز إلى جانب السلطة، وله دوره الإداري والحقوقي والخدمي والتشريعي إلى جانب مؤسسات الدولة[6].

المبحث الثاني

عناصر بناء المجتمع في فكر السيد حسين الصدر

Π يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ O[7].

يقول السيد حسين إسماعيل الصدر: إنّ استقراء آيات القرآن الكريم والسُنة المطهرة وما انتجه الفقه الإسلامي من دراسات وقواعد ونصوص فقهيه ترشدنا إلى حقيقة حضارية وإنسانية هامة مفادها: إنَّ الرسالة الإسلامية رسالة اجتماعية في رؤيتها للحياة فهي كما تنظر للفرد في بعض المواقع كياناً مستقلاً تنظر إليه جزءاً من الكل الاجتماعي، ولا تتعامل معه فرداً منفصلاً كجزيرة في بحر، بل جزء من مجتمع

---

(4) إنّ ماركس بتعميقه وتطويره للمادية الفلسفية، فقد قادها إلى نهايتها المنطقية، ووسع نطاقها حتى شملت معرفة المجتمع الإنساني بعد أن كانت منحصرة في معرفة الطبيعة، كانت المادية التاريخية لماركس أكبر فتح للفكر العلمي. للتفاصيل ينظر: لينين، مختارات الماركسية، الثورة والاشتراكية والحرب، ترجمة: إلياس مرقص، دار دمشق للطباعة والنشر، د. م، 1957م.

(1) سورة المائدة، الآية (2).

(2) سورة النحل، الآية (90).

(3) سورة البقرة، الآية (272).

(4) محمد الريشهري، ميزان الحكمة، د. م، د. ت، ص845.

(5) السيد حسين الصدر، الإسلام والمجتمع...، ص84.

(1) سورة الحجرات: الآية (13).

له كيانه ومصالحه وشخصيته المستقلة عن باقي شخصيات الأفراد والمجموعات الإدارية والاجتماعية الأخرى، فله حقوقه وواجباته[1].

فالرسالة الإسلامية اهتمت ببناء الفرد بناءً ذاتياً ليكون عضواً صالحاً لبناء الحياة الاجتماعية، وقد تجسد هذا المفهوم بقول الرسول الكريمﷺ: ((خير الناس من نفع الناس)).

ويتجلى اهتمام الإسلام في البناء الاجتماعي في كل مجال من المجالات التي قام بتأسيسها وتنظيمها، فضلاً عن العبادات التي شرعها الإسلام، كالصلاة والصوم والحج والدعاء، إذ لها آثارها ونتائجها الاجتماعية والتربوية الفردية ذات الطابع الاجتماعي.

فإنّ دراستنا وتحليلنا للأسس والقواعد التي بنى الإسلام المجتمع على أساسها والعناصر المكونة له، تظهر لنا عظمة الفكر الإسلامي الإنساني وقدرته على بناء المجتمع القوي والمتماسك وصيانته من التخريب والانحلال[2].

ويرى السيد حسين إسماعيل الصدر بأن الإسلام يمتلك ثلاثة أصناف من القوانين والقيم والمفاهيم الاجتماعية: فصنف منها يتكفل ببناء مجتمع قوي ومتماسك، وصنف آخر يتحمل مسؤولية إدارة المجتمع والحفاظ على البناء الاجتماعي وصيانته من الهدم والتخريب، ويتولى صنف آخر دفع المجتمع إلى الأمام ويعمل على تنميته وتطويره ورقيّهِ، وعليه تعمل التأثيرات العقيدية والتعبدية وسلطة الدولة والمجتمع وحركة القيم الأخلاقية والقانونية بشكل متسق ومتكامل لإحداث التأثيرات الثلاثة، في البناء والإدارة والصيانة والتنمية والتطوير على المستويين المادي والإنساني، كما إنّ الدراسات الحضارية ودراسات علمَيْ الاجتماع والنفس ونتائجها تؤكد يوماً بعد آخر فشل القوانين والأنظمة المادية لبناء مجتمع يشعر فيه الإنسان بالسعاد وقيمة الحياة[3].

فالمجتمع الإنساني الذي هو عبارة عن مجموعة الأفراد تستقر في مكان واحد، وتربط أفرادها روابط موحدة، وتتبادل فيما بينها المنافع، فهذه الوحدة البشرية تنمو وتتطور نوعية الروابط والعلاقات والمنافع فيما بينها مع مرور الزمن وتنامي الفكر والانتاج، لذا يمكن تلخيص عناصر البناء الاجتماعي بالآتي[4]:

1- العناصر الإنسانية والفكرية: والتي تشمل بنيته الإنسانية وتعطيه هويته وشخصيته الحضارية فهي:

أ- الإيمان: إن الإيمان هو الجامع بين أفراد المجتمع، والقوة الروحية التي تؤلف بين أفراده وتجمع أبنائه ضمن وحدة انسانية متماسكة، لقوله تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنْ الْمُنكَرِ﴾[5]، و﴿وَالَّذِينَ آوَوا وَنَصَرُوا أُوْلَئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾[6]، و﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾[7]، فيشعر الفرد المؤمن في المجتمع بأن العلاقة بينه بين الآخرين هي علاقة أخوّة وحب وولاء وتماسك.

---

(2) مقابلة شخصية مع سماحة السد حسين إسماعيل الصدر، يوم الأربعاء 2023/2/1م، المصادف 10 رجب 1444هـ، في مكتبه بمدينة الكاظمية المقدسة، الساعة التاسعة مساءً.
(3) السيد حسين الصدر، الإسلام والمجتمع...، ص38.
(1) مقابلة شخصية مع سماحة السيد حسين إسماعيل الصدر، يوم الأحد، 2023/2/5م، المصادف 14 رجب 1444هـ، في مكتبه بمدينة الكاظمية المقدسة، الساعة التاسعة مساءً.
(2) حسين الصدر، الإسلام والمجتمع ...، ص40.
(3) سورة التوبة: الآية (71).
(4) سورة الأنفال: الآية (72).
(5) سورة الحجرات: الآية (10).

ويرى السيد حسين إسماعيل الصدر، بأنّ المجتمع المؤمن ليس مجتمعاً مغلقاً على غير المسلمين أو سلبي تجاههم[1]، إنما هو مجتمع إنساني منفتح يتسع للأفراد والديانات السماوية ويتعامل بروح إنسانية عامة[2].

وتوضح هذه الحقيقة، السيرة العملية للرسول الكريمﷺ وتعامله مع أهل الكتاب، ونورد للإيضاح قول الإمام علي بن أبي طالبؑ المعبّر عن إنسانية المجتمع الإيماني والذي جاء في عهدِهِ لمالك الأشترؓ: ((فالناس صنفان: إمّا أخ لك في الدين أو نظير لك في الخلق))[3]، فالمجتمع الإسلامي تُبنى أواصر العلاقة العلاقة فيه على أساس الإيمان والإنسانية، وبهذا شكّل المجتمع الإسلامي بنية إنسانية متعايشة.

2- القانون: ويَعدّه السيد حسين الصدر الأساس الثاني من أسس بناء المجتمع المدني، فبما أنّ القانون هو التشريع المنظم لحقوق الأفراد وواجباتهم وسلوكهم ونشاطهم، فله قوة الإلزام الأدبي والمادي عند الضرورة، لذا يُعد العنصر الفعّال بعد الإيمان بتنظيم المجتمع وتماسكه، وتنظيم حقوق الأفراد وواجباتهم، وما يصدر عنهم من سلوك ونشاط[4].

وإنَّ الفقه الإسلامي يضم ثروة تشريعية ضخمة تزود المجتمع المدني بما يحتاجه من قوانين لتنظيم سلوك الأفراد وعلاقاتهم المختلفة، وتنظيم ما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات، وكل ما يرتبط بالسلطة والأسرة والأمن والقضاء وشؤون المال والمؤسسات والعلاقات الدولية... وما إلى ذلك، ويدل على ذلك الآلاف من النصوص الفقهية، والمئات من القواعد الفقهية والأصولية، فضلاً عمّا هو مستودع في مصادر التشريع من الكتاب والسُنّة، وقد ثبتت القاعدة القائلة: (ما من واقعة إلّا ولله فيها حكم)[5].

وعندما تتوضح البنية القانونية للمجتمع ويشعر كل فرد فيه بالاطمئنان على حقوقه وواجباته بتحقيق السيادة للقانون، عندها تستقر الحياة الاجتماعية، ويترابط أفراده فيما بينهم برابطة الاحترام والتعاون، فيتعايش الجميع في ظل الأمن الاجتماعي الذي كفله القانون، وتفرضه السلطة ورقابة المجتمع والضمير.

كما إن القانون الإسلامي والإيمان يتمتعان بضمانة تنفيذية فريدة بعيدة عن أداة السلطة والقوة، وهي الإحساس بوجوب طاعة الله والجزاء الأخروي[6].

ولأحكام القانون الإسلامي كما دلت دراسات علم أصول الفقه (ملاك) وهو ما يتقوّم به النص القانوني أو (الحكم)؛ لجلب المصلحة أو درء المفسدة، وهي في جانبها المدني (أو في تنظيمها للمجتمع) تقوم على أساس الحق والعدل الاجتماعي، فضلاً عن موجب جعلها التشريعي (جلب المصلحة ودرء المفسدة)، وإنّ القانون لا يستطيع أن يؤدي دوره المدني إلّا إذا بُني على أسُس ثلاثة، هي:

أ- العلمية: وهو أن يقوم القانون على أسس علمية، بمعنى أن يكون جعله وتشريعه صادراً عن العلم بموضوعات الحكم ومتعلقاته.

ويشير سماحة السيد حسين الصدر هنا، إلى أن مصدر التشريع الإسلامي هو الله، لذا فإنّ القانون الإسلامي يقوم على أساس العلم الواقعي والتشخيص الدقيق للقضايا التي ينظمها القانون، وما يؤيد هذه الحقيقة النتائج العلمية للبحوث والدراسات الاجتماعية والنفسية والطبية والاقتصادية وغير ذلك، والتي

---

(6) حسين عز الدين بحر العلوم، المصدر السابق، ص114.
(7) مقابلة مع سماحة السيد حسين إسماعيل الصدر، يوم الأحد، 2023/2/5م، المصدر السابق.
(1) سماحة آية الله الفقيه السيد حسين إسماعيل الصدر، السلم الاجتماعي، دار المحجة البيضاء، بيروت، 2016م، ص23.
(2) حسين الصدر، الإسلام والمجتمع...، ص43.
(3) مقابلة شخصية مع سماحة السيد حسين إسماعيل الصدر، يوم الأحد 2023/2/12م، المصادف 21 رجب 1444هـ في مكتبه بمدينة الكاظمية المقدسة، الساعة التاسعة مساءً.
(4) حسين الصدر، الإسلام والمجتمع...، ص44.

جاءت متطابقة مع ما شرّعه الإسلام، إذ أثبتت ضرر ما حرّمه الإسلام، وفائدة ما أباحه أو أوجبه[1]، ومن أمثلة ذلك: تحريم الإسلام للخمر والمخدرات وممارسات الزنا والشذوذ الجنسي، وتحريمه للاحتكار والربا وأكل الميتة، ودعوته لبناء الأسرة[2].

ب- المرونة والاستيعاب: إذ يجد سماحة السيد حسين الصدر أنَّ العنصر الثاني الذي يجب توافره في القانون الذي ينضم ويقود المجتمع المدني، هو الانفتاح والمرونة التشريعية واستيعاب حركة التطور وتحولات المجتمع، وهذا العنصر التشريعي موجود في التشريع الإسلامي بشكله الرحب المتسع، إذ إنَّ التشريع الإسلامي يُقسَّم بطبيعته إلى قسمين: أحكام جزئية محدَّدة الانطباق، وأحكام وقواعد كلية بنصوصها أو ملاكاتها وعللها ومفاهيمها التشريعية التي تنطبق على ما لا يُحصى من الوقائع، أي إنَّ طبيعة الأول عمومية، وطبيعة الثاني تكون جزئية منحصرة في موضوع خارجي محدد[3].

كما إن هناك عنصر آخر من عناصر المرونة والاستيعاب، هو عنصر الاجتهاد والاستنباط من مصادر التشريع، إذ إنَّ عملية الاجتهاد هي عبارة عن عمل علمي يقوم على استخراج الأحكام التشريعية من أدلّتها التفصيلية ليتحمّل مسؤولية على إشكالية الفراغ التشريعي المستجدة، فضلاً عن تحملها مسؤولية تجديد الأبحاث والنظريات الاستنباطية الأكثر تطوراً، وقدرتها على الأخذ من خزين التشريع الإسلامي أو على ضوئه.

ج- سيادة القانون: إذ يوضح لنا السيد حسين إسماعيل الصدر ما امتاز به القانون الإسلامي والفكر القانوني في الإسلام من سموّ القانون فوق الأفراد والهيئات والمؤسسات والسلطة والدولة، فالقانون حاكم على هؤلاء كونهم أشخاصاً قانونيين أو طبيعيين، فالجميع يشعر أنّ العمل بالقانون الإسلامي هو عبادة وطاعة لله، ولا يجوز التمرد أو الخروج على إرادته، إرادة الحق والعدل[4].

3- الأخلاق والأعراف والتقاليد المشتركة: إذ يصوّر السيد حسين إسماعيل الصدر امتياز الإنسان عن غيره من المخلوقات بأنه كائن أخلاقي تعيش في نفسه الأحاسيس والدوافع الأخلاقية مثل الحب والكراهية والرحمة والقسوة والبر والحقوق والعدل والظلم والإيثار والأنانية والبخل والكرم والتعاطف والعفو والانتقام والإحسان والأمانة والاحترام والتجاوز[5].

وإنّ البناء الإنساني في الإسلام يقوم على أساس الأخلاق، ويوضح النبي الأكرمﷺ أهمية الجانب الأخلاقي في بناء الحياة والشخصية بقوله: ((إنما بُعثت لأتمّم مكارم الأخلاق)).

4- رابطة القربى: إذ يعتبر السيد حسين إسماعيل الصدر[6]، رابطة القربى من أقوى الروابط التي تربط الفرد بغيرهِ من الأفراد، وعلى أساس رابطة القربى يرتبط الأقرباء من الإخوان والأخوات، والأعمام والعمّات، والأخوال والخالات، كما ترتبط مساحة واسعة من المجتمع بروابط المصاهرة والعشيرة... إلخ[7].

وإنّ لهذه الرابطة مميزاتها النفسية، من الحب والتعاطف والمشاركة في ظروف المحن والنوائب والأفراح، وفي الحالات الاقتصادية والاجتماعية... إلخ، وهذه الرابطة عنصر أساس من عناصر بناء

---

(1) حسين الصدر، الإسلام والمجتمع...، ص45.
(2) مقابلة شخصية مع سماحة السيد حسين إسماعيل الصدر، يوم الأحد 2023/2/12م، المصدر السابق.
(3) حسين الصدر، الإسلام والمجتمع...، ص46.
(1) حسين الصدر، الإسلام والمجتمع...، ص47.
(2) مقابلة شخصية مع سماحة السيد حسين إسماعيل الصدر، يوم الأحد 2023/2/28م، المصادف 8 شعبان 1444هـ في مكتبه بمدينة الكاظمية المقدسة، الساعة التاسعة مساءً.
(3) المصدر نفسه.
(4) حسين الصدر، الإسلام والمجتمع...، ص47؛ و حسن عز الدين بحر العلوم، المصدر السابق، ص106.

المجتمع، وكم حرص القرآن الكريم على ترسيخ هذه الرابطة وتعميقها في العديد من آياته، فقوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لا تَعْبُدُونَ إِلاَّ اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَاناً وَذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْناً﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيراً وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَتَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً﴾[2].

5- التاريخ المشترك: يصور لنا السيد حسين إسماعيل الصدر بأنّ لكل أمة عريقة تاريخ، أو بالأحرى صيغة حياة جسَّدتها الأجيال الماضية وفقاً لعقيدة، أو حضارة علمية وكفاح وحَّد أبناءها، فنشأت روابط فكرية ونفسية فتفاعلت الأجيال معها جيلاً بعد آخر، حتى أصبحت تاريخاً وميراثاً تفتخر به الأمة وتنتمي إليه نفسياً وفكرياً، عادّةً إياه امتداداً لها في الماضي والزمن البعيد[3].

وللأمة الإسلامية والإيمانية تاريخ مجيد ومشرق وضعَ أسسهُ وجسّد أنصع معالمه النبي الهادي محمدﷺ، حتى أصبح هذا الماضي جزءاً من حياة الأمة ترتبط به أجيالها وانتمائها إليه فكرياً وعاطفياً[4].

وقد أكّد كتاب الله العزيز أهمية هذه الرابطة وعلّمَ الأجيال اللاحقة الارتباط بسلفها الصالح بقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالإِيمَانِ وَلا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلاًّ لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾[5]، وقوله تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنْ الْمُهَاجِرِينَ وَالأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَداً ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾[6].

وبهذا تكون الرابطة التاريخية رابطة مشتركة بين أبناء الجيل الواحد، وهو عامل تماسك في مجتمع الجيل اللاحق، ومصدراً لرفد الحاضر بالقيم والروح المعنوية التي أفرزها التاريخ المشرق.

6- المصالح المشتركة: ويصور السيد حسين إسماعيل الصدر الروابط الأساسية التي تربط أفراد المجتمع بعضهم ببعض، فهي المصالح المادية المشتركة والمنافع المتبادلة، فليس بوسع الفرد أن يعيش منفرداً، لا سيما في المجتمع الحاضر، فهو يقدم للآخرين ما تنتجه قدراته الفكرية والجسدية والعقلية والفنية، كما يأخذ من المجتمع ما يقدمون له، فتشكل السوق والمستشفى والمدرسة والمصنع أبرز ظاهرة من ظواهر تبادل المنافع والخبرات التي تربط الفرد بالجماعة[7].

وقد أشار القرآن الكريم إلى هذه الرابطة المادية بين أفراد المجتمع، وذلك في قوله تعالى: ﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَةَ رَبِّكَ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُخْرِيًّا وَرَحْمَةُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ﴾[8].

ويرى المفسرون أنَّ معنى قوله تعالى: ﴿وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ﴾ هو التفاوت في القدرات والمؤهلات، كما إنّ معنى قوله تعالى: ﴿لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُخْرِيّاً﴾ هو لينتفع بعضهم من بعض، وبتكامل الجهود يتمكن الإنسان من بناء مجتمع متعاون ومتكامل.

---

(5) سورة البقرة: الآية (83).
(6) سورة النساء: الآية (1).
(1) حسين الصدر، الإسلام والمجتمع...، ص46.
(2) المصدر نفسه، ص47.
(3) سورة الحشر: الآية (10).
(4) سورة التوبة: الآية (100).
(5) حسين الصدر، الإسلام والمجتمع...، ص50.
(1) سورة الزخرف: الآية (32).

أما بالنسبة للمجتمع المدني في الفكر الإسلامي ومدرسة أهل البيتβ، فإنَّ سماحة السيد حسين إسماعيل الصدر يرى أنَّ الحقائق الأساسية لكل إنسان مهما تكن عقيدته وفكره الإداري والاجتماعي هو الإيمان بالأمن والحرية والعدل والإسلام وتكافؤ الفرص والحقوق ومبدأ التعاون والتعايش[1].

فالإنسان لو خُلّيَ وعقله الطبيعي الفطري لكانت هذه المبادئ من المسلمات الفطرية لديه، وأحكام العقل الطبيعي السليم يتوافق حولها العقلاء بما هم عقلاء بصرف النظر عما يكون لديهم من عقل صناعي كونته التربية وعمليات التحصيل والتجارب الصائبة والخاطئة، كما بحث علماء الإسلام من متكلمين وفلاسفة وأصوليين وفقهاء موضوع العقل وأحكامه بشقيها[2]: العقل النظري والعقل العملي والسيرة العقلائية، وما وما آل إليه الفكر الإسلامي في مدرسة أئمة أهل البيتβ من التصديق بأنّ ما يحكم به العقل يحكم به الشرع، وما يحكم به الشرع يحكم به العقل، بعنوان التحسين والتقبيح العقليين (الذاتيين) بمعزل عن الشرائع والأديان، فالعقل يدرك بطبيعته (مستقلاً عن الشرع) حسن العدل والنظام والأمن والصدق والحب والتعاون والحرية، وقبح الظلم والعدوان والفوضى والاضطهاد... إلخ، والذي يسمى في مصطلح الفلاسفة والمتكلمين بالعقل العملي[3].

ويؤكد السيد حسين إسماعيل الصدر، هكذا نفهم أن المفاهيم الكلية للحياة الإدارية والاقتصادية الموصوفة بالحسن والقبح قضية يدركها العقل البشري بما هو عقل بشري، بغضّ النظر عن العقيدة والمبادئ، وفيه يتطابق في إدراكاته مع الشرع، وعليه فإنَّ كثير من المفاهيم الكلية لبناء المجتمع اصطلح عليها البعض بالمجتمع المدني هي من مدركات العقل، وعليه فهي تتطابق مع أحكام الشريعة، عندما يدخل العقل المكتسب أو العقل الصناعي الذي كونته المعرفة النظرية المكتسبة من البيئة والتعاليم لتحديد بعض المفاهيم[4].

ومن سبرهِ لغوْر التاريخ، يزوّدنا سماحة السيد حسين إسماعيل الصدر بمثال رائع في مجال إدراك العقل البشري لما هو حسن وقبيح ومطابقته للشريعة، هو حلف الفضول الذي أسّس في الجاهلية وقبل الإسلام، لنصرة المستضعف والمظلوم من السلطة المتحكمة آنذاك في المجتمع، وإنفاذ حقه، فقد كان بمثابة تحالف اجتماعي (مؤسسة اجتماعية لنصرة الحق والتخندق بوجهِ الظلم والدفاع عن حقوق الإنسان والحفاظ على الأمن)، فقد شارك فيه الرسولﷺ عند عقده وإبرامه، كما أثنى عليهﷺ بعد مجيء الإسلام، عادّاً إياه إنجازاً عظيماً[5].

ومن هذا التقديم الموجز لسماحة السيد حسين الصدر، يتضح لنا أنّ بناء مجتمع إنساني على ضوء المشتركات العقلية، هو من مدركات العقل، كما هو من مقررات الشريعة.

لذا فالإسلام بنصوصه الشرعية وبدعوته إلى العمل بمشخصات العقل الطبيعي السليم، يهدف إلى بناء مجتمع يسوده العدل والأمن والقانون وتكافؤ الفرص، وتصان فيه حقوق الإنسان وحرياته، فيعمل أفراده ومؤسساته على أساس التعاون، فالتشريع الإسلامي بطبيعته يفصل بين تقرير المبادئ وآليات التنفيذ، فمثلاً يدعو إلى حرية الإنسان وسيادة القانون والتعاون والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والذي يبرز

(2) مقابلة شخصية مع سماحة السيد حسين إسماعيل الصدر، يوم الأربعاء 2023/3/15م، المصادف 23 شعبان 1444هـ في مكتبه بمدينة الكاظمية المقدسة، الساعة التاسعة مساءً.
(3) حسين الصدر، الإسلام والمجتمع...، ص52.
(4) المصدر نفسه، ص53.
(1) مقابلة شخصية مع سماحة السيد حسين إسماعيل الصدر، يوم الخميس 2023/3/16م، المصادف 24 شعبان 1444هـ في مكتبه بمدينة الكاظمية، الساعة التاسعة مساءً.
(2) حسين الصدر، الإسلام والمجتمع...، ص54.

فيه دور الأمة كقوة رقابية واجتماعية بجانب دور الدولة، غير أنه لا يحدد أسلوباً معيناً ولا يفرض آلية خاصة بالتنفيذ، لكنه يدعو إلى أفضل الوسائل المتاحة للإنسان المخاطب[1].

فعندها يجد الإنسان إن أفضل وسيلة لتنفيذ هذه المبادئ والمفاهيم هي آلية المؤسسات الدستورية والإدارية والاقتصادية والإصلاحية، بهدف حماية حقوق الإنسان وحرياته وصيانتها من الاضطهاد والتجاوز من قبل السلطة على المبادئ والحقوق والقيم.

ويرى سماحة السيد حسين الصدر، أن المؤسسات الاجتماعية والثقافية والمهنية والإدارية، سواء الدستورية والقانونية منها، أم مؤسسات حقوق الإنسان والدفاع عنه، أم المنظمات والجمعيات... إلخ، تقوم في الشريعة الإسلامية على وفق مبدأين أساسيين دعا لهما القرآن الكريم، وهما: (مبدأ التعاون، ومبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أو مبدأ الرقابة)، فقد أوجب القرآن الكريم عملية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في الكثير من آياته، فضلاً عن دعوته إلى التعاون على البر والتقوى عادّاً ذلك من الأعمال المقرّبة إلى الله تعالى[2].

ويضيف سماحة السيد حسين الصدر، بأنَّ حياة الإنسان الفكرية والحضارية والمدنية تكونت في ظل المجتمع وفي إطار الجماعة، فإنّ ما لدى الإنسان من حضارة وموجودات ومن علوم وتقنية بشرية، هي من نتاج التكامل ما بين الجهود والطاقات والإمكانات والخبرات والعقول البشرية خلال تاريخ وجودها، فالبناء الاجتماعي في حقيقته، هو عبارة عن منظومة من العلاقات والمنافع المتبادلة، فقد تجسد الكثير منها في المشاريع والمؤسسات الاجتماعية، كالأسرة والسوق والسدود والمدارس والمحاكم والمستشفيات والبرلمان والسلطة والجمعية والشركة والمصنع والقانون... إلخ[3].

لذا نرى القرآن الكريم يدعو إلى التعاون بقوله: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى...﴾[4]، ويشرح مبدأ التسخير بقوله: ﴿وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضاً سُخْرِيّاً﴾[5]، لكي يوفر الوعي المدني والاجتماعي للإنسان، حتى يفهم بأن الحياة الجماعية حياة متكاملة، كما إنّ اللياقات والقابليات والجهود مختلفة، فهي عندما تتفاعل وتتبادل يحدث التكامل، لذا فإن الحياة الاجتماعية والشكل المدني المتحضر للمجتمع هو عبارة عن وحدة متكاملة من الجهود والمواقف السلوكية، فيختار الإنسان آليات التنفيذ التي تتناسب مع الظروف والإمكانات والمرحلة ومستوى الحياة الاجتماعية للإنسان[6].

المبحث الثالث
مبادئ بناء المجتمع في الإسلام عند السيد حسين الصدر

يتضح لنا أنَّ الرسالة الإسلامية رسالة لبناء المجتمع مثلما هي لبناء الفرد، وقد نظر الإسلام إلى الإنسان الفرد من خلال وجوده الاجتماعي، فوازَنَ الإسلام في قوانينه وقيمه بين الفرد والجماعة، لذا كانت هناك ملكية فردية، وملكية للأمة، وملكية للدولة، كما كان هناك خطاب للفرد وخطاب للأمة وخطاب للدولة، كما كان هناك واجب فردي، وواجب كفائي، وتكليف جماعي، وكان هناك واجب سلطة[7].

---

(3) المصدر نفسه، ص55.
(1) مقابلة شخصية مع سماحة السيد حسين إسماعيل الصدر، يوم الخميس 2023/3/23م، المصادف 30 شعبان 1444هـ في مكتبه بمدينة الكاظمية، الساعة التاسعة مساءً.
(2) المصدر نفسه.
(3) سورة المائدة: الآية (2).
(4) سورة الزخرف: الآية (٣2).
(5) حسين الصدر، الإسلام والمجتمع...، ص60.
(1) مقابلة شخصية مع سماحة السيد حسين إسماعيل الصدر، يوم الخميس 2023/3/20م، في مكتبه بمدينة الكاظمية المقدسة، الساعة العاشرة مساءً.

ويقول السيد حسين الصدر: إنَّ الشيء الذي ينبغي الوقوف عنده هو أنّ القرآن خاطب الهيأة الاجتماعية معتبراً إياها جهة خطاب بالنسبة للتكاليف والحقوق والمسؤوليات، ولم يوجه الخطاب بالصيغة الفردية أو حتى للسلطة بما هي سلطة في الكثير من الخطابات ذات الطبيعة العامة، فمهمة بناء المجتمع، وإقامة السلطة والدولة والإصلاح الاجتماعي، والبناء والإعمار والوفاء بالعقود والعهود، وتنفيذ القوانين، وإقامة الدين، جعلها من مهام المجتمع، ولم يجعلها من المهام الفردية، وإنما يؤدي الفرد فيها واجباته ومسؤولياته، ويحصل على حقوقه من خلال الوجود الاجتماعي، بغضّ النظر عن الآليات التي تنفّذ بها تلك المبادئ والقيم، سواء كانت عن طريق مؤسسات، أو عن طريق أنشطة تعاونية حرَّة، أو جهود فردية متكاتفة باتجاه واحد، فيعطي المجتمع الدور الأبرز والمستقل عن الدولة، وبمساحات واسعة ربما تتولاها الدولة أو تستأثر بها في كثير من الأحيان[1].

ومما يدل على هذا الاتجاه الجماعي وأهمية الدور الاجتماعي، الخطابات القرآنية التي عالجت القضايا الإنسانية، ومنها على سبيل المثال، قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنثَى... إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾[2]، و﴿هُوَ أَنشَأَكُمْ مِنْ الأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾[3]، و﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلا تَعَاوَنُوا عَلَى الإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾[4]، و﴿فَأَتِمُّوا إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ إِلَى مُدَّتِهِمْ﴾[5]، ﴿وَمَالَكُمْ لا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنْ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾[6]، أَهْلُهَا﴾[6]، و﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنْ الْمُنْكَرِ﴾[7]، و﴿وَلَكُمْ وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُوْلِي الأَلْبَابِ﴾[8].

ويقول السيد حسين الصدر: إنّ دراسة المهام والمسؤوليات في الحياة الإنسانية على مستوى (الفرد والمجتمع والدولة) تكشف لنا بأنّ الهدف الأساس في الإسلام، هو أن ننفذ الأحكام والقوانين، وأن نلتزم بالقيم والمبادئ الإسلامية، التي جاءت بها الرسالة الإلهية، وأن نحقق خير الإنسانية ومصالحها، ولكي ننفذ المنهاج، قسّم الإسلام المسؤوليات والصلاحيات والحقوق، ما بين الفرد والمجتمع والسلطة بشكل محدد ودقيق، فضلاً عن تركه مساحة مفتوحة أعطى كلّاً من الفرد والمجتمع والدولة حق التحرك فيها، كما جعل بعضها من واجب هذه العناصر الثلاثة على نحو الواجب الكفائي، فإنْ أقامهُ الفرد سقط عن المجتمع والدولة، وإنْ أقامتهُ الدولة سقط التكليف عن الفرد والمجتمع، وإذا أقامهُ المجتمع سقط عن الفرد والدولة، مثل مكافحة الجريمة والفساد الاجتماعي، وتقديم الخدمات الصحية والتعليم، وحلّ مشاكل الفقر والحاجة، وتوفير الأمن الغذائي وفضّ النزاعات[9].

ويقول سماحته: لكي نعرف الدور الذي يستطيع المجتمع أن يحتله في بناء الحياة بجانب الفرد والدولة، لا بدّ من التعريف بالمسؤوليات والمهام والصلاحيات الكبرى المناطة بالمجتمع والدولة، وهي:

1- التشريع: لكي يتبين لنا دور المجتمع من بين دورَيْ الفرد والدولة بهذا المجال، يجب أن نفهم أنّ التشريع والقانون الإسلامي مصدرهما القرآن الكريم والسُنّة المطهرة، وإنّ الأحكام الإسلامية وردت في هذين المصدريين على مستويين: الأول النص الصريح الذي لا يحتاج إلى استنباط، ومستوى ضمني

---

(2) المصدر نفسه.
(3) سورة الحجرات: الآية (13).
(4) سورة هود: الآية (61).
(5) سورة المائدة: الآية (2).
(6) سورة التوبة: الآية (4).
(1) سورة النساء: الآية (75).
(2) سورة آل عمران: الآية (104).
(3) سورة البقرة: الآية (179).
(4) مقابلة شخصية مع سماحة السيد حسين إسماعيل الصدر، يوم الخميس 2023/3/28م، في مكتبه بمدينة الكاظمية المقدسة، الساعة العاشرة مساءً.

يستلزم جهد علمي لاستنباطه؛ حيث يمارس رجال الفقه والقانون (الفقهاء) عملية الاستنباط العلمي وبيانه، لذا يكون التشريع والتقنين عملاً علمياً مأخوذاً من الكتاب والسُنّة[1].

كما اعتبرت الرسالة الإسلامية عملية الاجتهاد والاستنباط الذي يلبي ما استجدّ من حاجة المجتمع التشريعية المتطورة واجباً كفائياً، فهو من المهام الجماعية العامة وليس من مهام السلطة كسلطة، فيتوجه اليها الخطاب لإعداد الفقهاء والمجتهدين إذا لم تتوافر الكفاية، إذ إنّ الفقه والفقهاء يمثلون مؤسسة علمية مستقلة عن السلطة بعملها العلمي، فهي من مؤسسات المجتمع الإسلامي المدني، وحتى حين يكون الفقيه في موقع خاص، فليس لآرائه الفقيه صفة سلطوية، وإنما حين يمارس الاستنباط يكون صاحب نظرية فقهية، أي فقيهاً وليس حاكماً[2].

وقد حدَّد النص التشريعي في الإسلام جانباً من الأحكام والقوانين، تاركاً مساحات تشريعية مفتوحة يقوم المجتمع والسلطة بملئها وفقاً للظروف والأوضاع القائمة، وعلى ضوء القيم والمبادئ التي ينظمها الاجتهاد الفقهي وبقية أهل الاختصاص، فيمارس المجتمع هذه العملية التقنينية من خلال مؤسسات المجتمع، كمجالس الشورى (البرلمان)، ومن خلال ذلك يمارس المجتمع دوره في التشريع، كما يمارس دوره في المشاركة في صنع القرار الإداري ورسم الإدارة العامة، كما ينبغي أن نشير هنا إلى أنَّ التشريع الإسلامي منح السلطة التشريعية من ممثلي الشعب الحق في إصدار القوانين والقرارات او القوانين الإجرائية، لحفظ المصالح ودرء المفاسد، فضلاً عن تسهيل تنفيذ القوانين والمقررات العامة في الإدارة[3].

الإدارة[3].
وجميع ذلك يقع تحت ضوابط القانون ورقابة الأمة المنطلقة من قاعدتَيْ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، بمعنى الرقابة العامة ووجوب التشاور في الأمر[4].

وبهذا يتضح دور المجتمع في التشريع في ظل الإسلام، إذ إن السلطة مُنفّذة وليست مُشرّعة، والتشريع في الإسلام هو:

أ- حكم بَيِّنْ لا اجتهاد فيه، كحرمة الخمر، وحرمة الظلم، وحق التملك، ووجوب النفقة على الأبناء الصغار... إلخ.

ب- حكم اجتهادي يتم استنباطه من الأصول والادلة (الكتاب والسُنّة)، فهو عمل علمي يمارسه الفقهاء، وقابل للتغير باجتهاد علمي آخر.

ج- مساحة مفتوحة يمارس كل من المجتمع والسلطة عملية ملئهِ على وفق المصالح القائمة، وعلى وفق الصلاحيات المخولة له في نص القانون، وعلى ضوء رؤية اجتهادية أو اختصاصية، إذ يأتي هذا الدور للمجتمع والسلطة من تشخيصها للموضوعات المجسِّدة للمصالح في هذه المساحة، وينتج عن تشخيص هذه الموضوعات تحديد الموقف القانوني، نتيجة ممارسة من أهل الاختصاص للجوانب العلمية الحياتية، إضافة لعملية اجتهادية مشخصة، وإنّ تشخيص الموضوع هنا يعني تشخيص حُكمِه، مثل القضايا التي تتعلق بالعملة، والتجارة الخارجية، والضرائب الإضافية، والعلاقات الدولية، فضلاً عن تنظيم توزيع أراضي الدولة... إلى غير ذلك[5].

2- أعطى الإسلام الأمة حق المشاركة في صنع مصيرها، وذلك من خلال المبادئ الآتية:

---

(5) المصدر نفسه.
(1) حسين الصدر، الإسلام والمجتمع...، ص73.
(2) المصدر نفسه.
(3) حسن عز الدين بحر العلوم، المصدر السابق، ص105.
(1) حسين الصدر، الإسلام والمجتمع...، ص75.

أ- مبدأ الشورى والذي حدده القرآن بقوله: ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ﴾[1]، و﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الأَمْرِ﴾[2].

ب- واجب الرقابة العامة والمراقبة، أو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فقد رُوي عن الرسولﷺ أنه قال: ((لا تزال أمتي بخير ما أمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر وتعاونوا على البر فإذا لم يفعلوا ذلك نُزعت منهم البركات وسُلّط بعضهم على بعض ولم يكن لهم ناصر لا في الأرض ولا في السماء))[3]، كما نصّ القرآن الكريم على ذلك بقوله: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنْ الْمُنكَرِ﴾[4].

ج- مبدأ المسؤولية العامة الذي ثبّتهُ الرسول الكريمﷺ بقوله: ((كلكم راعٍ وكلكم مسؤول عن رعيته))، وقولهﷺ: ((من بات لا يهتم بأمور المسلمين فليس منهم))[5].

3- مسؤولية الإصلاح الاجتماعي: إذ تمتاز دولة الشورى (البرلمان) عن جميع أهل الاختصاص بأنها القوة المركزية لتنظيم طاقات الأمّة وهي من تقودها، فهي تمتلك حق استعمال القوة في تنفيذ القانون وحفظ المصالح ودرئها للمفاسد، وإلزام الآخرين بقراراتها، وهذه الميزة يفرضها الوجود الاجتماعي للأمة، والحاجة الفعلية للدولة، إلّا أنَّ التشريع الإسلامي أعطى للمجتمع حق الرقابة والعمل من أجل الإصلاح ومكافحة الفساد والجريمة، وحفظ الحقوق، وإصلاح المجتمع[6].

4- القضاء: إذ يُعد القضاء من المسائل الأساسية والخطيرة في حياة المجتمع، حيث تشكل المؤسسة القضائية بمستواها القانوني وعدالتها وأخلاقيتها وتنظيمها، أبرز مظهر من مظاهر المجتمع المتمدن، فقد اهتم الإسلام بالقضاء وإحقاق الحق ودحض الباطل، إذ قال تعالى: ﴿وَبِالْحَقِّ أَنزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ﴾[7].

وإنّ لَمِنْ دواعي الاهتمام والتأمُّل هو أنَّ الخطاب في وجوب القضاء موجَّه إلى الهيئة الاجتماعية، وكذلك هو موجَّه إلى السلطة التشريعية، ويلاحَظ ذلك في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمْ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى﴾[8]، و﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُوْلِي الأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾[9]، و﴿فَلا وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾[10]، و﴿وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾[11].

ويؤكد البيان النبوي على مسؤولية الهياة الاجتماعية في استرداد الحقوق ودفع الظلم والعدوان، إمّا عن طريق الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، أو عن طريق القضاء والالتزام بقراراته العادلة وتنفيذها، وهذا ما جاء في قول النبي الأكرمﷺ: ((إنَّ الله لا يُقدِّس أمّة لا يكون فيهم من يأخذ للضعيف حقه))[12].

يقول السيد حسين إسماعيل الصدر: حلَّلَ الفقهاء هذا القول، بأنه يدلّ بالملازَمَة على (وجوب أن يكون بين الناس أحد يتكفَّل ذلك الأمر وإن كان نفس المدلول لزوم تهيئته على الناس).

---

(2) سورة الشورى: الآية (٣٨).
(3) سورة آل عمران: الآية (159).
(4) محمد بن الحسن الحر العاملي، وسائل الشيعة، ج11، ح: 18، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د. ت، ص398.
(5) سورة التوبة: الآية (71).
(6) حسن أبو الأشبال الزهيري، شرح كتاب الباعث الحثيث، ج6، ص5.
(7) حسين الصدر، الإسلام والمجتمع...، ص77.
(1) سورة الإسراء: الآية (105).
(2) سورة البقرة: الآية (178).
(3) سورة البقرة: الآية (179).
(4) سورة النساء: الآية (65).
(5) سورة المائدة: الآية (42).
(6) الشريف الرضي، نهج البلاغة، خطب الإمام عليγ، تحقيق وشرح: الشيخ محمد عبده، دار الذخائر، قم المقدسة، إيران، ط1، 1412هـ، ج3، ص102.

كما اشترط الفقهاء في مشروعية القضاء ونفوذه، أن يكون القاضي فقيها عادلاً جامعاً لبقية شرائط القضاء، ولم يشرطوا بأن يكون معيّناً من قبل السلطة الشرعية، وأعطى التشريع الإسلامي أطراف الدعوى الحق في تعيين القاضي الذي يترافعان إليه، فضلاً عن إجازة قضاء القاضي التحكيم الذي يتفق عليه الطرفان... وكل هذا يجري خارج دائرة السلطة، بل في إطار المجتمع.

وبهذا فتح القضاء الإسلامي المجال أمام المجتمع بأن يمارس دور القضاء خارج دائرة السلطة، إلّا أنّ القضاء يحتاج أحياناً إلى استخدام القوة لتنفيذه، مما يستدعي تدخل السلطة في التنفيذ[1]. وبجانب هذا المبدأ، يفتح المجال أمام الاطراف المتنازعة بأن تتقاضى خارج دائرة السلطة، حال توافر الشروط المطلوبة في القاضي أو قاضي التحكيم، كما إنَّ للسلطة الشرعية أن تحصر القضاء بالقضاة الذين تعيّنهم حفظاً للعدل وإحقاقاً للحق وفرضاً للنظام.

وتحدّثَ المحقق الحلّي عن جواز أن يتقاضى الطرفان إلى حاكم يُعيّن من قبلهما أو من قبل السلطة الشرعية، بقوله: (لو تراضى خصمان بواحد من الرعية وترافعا إليه فحكَمَ بينهما، لَزَمَهُما الحكم ولا يُشترط رضاهما بعد الحكم، ويُشترط فيه ما يُشترط في القاضي المنصوب عن الإمام، ويعمّ الجواز كل الأحكام).

وبهذا يوضح المحقق الحلّي جواز القضاء وحسم المنازعات خارج دائرة القضاء الرسمي، وهذا دليل على دور المجتمع المستقل عن السلطة بحفظ الحقوق ودفع الظلم والباطل، ولم يُجعل القضاء محصوراً بالسلطة الرسمية[2].

5- حفظ الأمن: إنَّ المهام الرئيسية للدولة التي انبثقت من البرلمان في نظر الإسلام وفي الانظمة غير الإسلامية هو حفظ الأمن الداخلي، فضلاً عن مكافحة الجريمة مثل القتل والاغتصاب والغش والتزوير، والتعدي على كرامات الآخرين وحقوقهم الإدارية والمدنية والأدبية.

ومثلما تتحمل الدولة هذه المسؤولية، فإنَّ الشريعة الإسلامية عدّتها مسؤولية اجتماعية عامة تقع تحت دائرة الرقابة العامة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وعندما يشعر المجتمع بأنه قادر على المشاركة من خلال المؤسسات الاجتماعية للبحث عن الجريمة واكتشافها أو الحيلولة دون حدوثها عن طريق التثقيف والتوعية والتربية، أو بمطاردة المُخلّين بالأمن، يصبح القانون مشجعاً للمجتمع على أن يقوم بذلك، إلّا أنَّ حق استعمال القوة والعقاب هي من صلاحيات السلطة التشريعية إذا ما دعت السلطة والأفراد والمؤسسات الاجتماعية لوجود الضرورة إلى ذلك.

6- الدفاع عن الأوطان والمصالح والمبادئ من أي اعتداء خارجي: إذ يَعدّه السيد حسين إسماعيل الصدر من القضايا الأساسية في الحياة البشرية، فهو مسؤولية دينية ووطنية عامة يتحملها الدولة والمجتمع والأفراد جميعاً، أما إعلان الحرب والهدنة وتوقيع الاتفاقيات فهي من صلاحيات السلطة التشريعية والتي تمثل الشعب، وعليه فإنّ المجتمع والمؤسسات الاجتماعية مكلفة ببذل قصارى جهدها للدفاع والقيام بالمهام التي يحتاجها الموقف الدفاعي، ما عدا إعلان صلاحيات الحرب وقبول الهدنة وتوقيع الاتفاقيات وإلزام الآخرين بأوامر واجب الدفاع، وبهذا فإنّ المجتمع يجد المجال الواسع في مؤسساته وجهود أفراده في القيام بها الواجب خارج مؤسسات السلطة وأنشطتها، من خلال تعزيز موقفها وتوحيد القيادة الدفاعية التي تقودها الدولة[3].

---

(1) حسين الصدر، الإسلام والمجتمع...، ص79.
(2) المصدر نفسه.
(1) مقابلة شخصية مع سماحة السيد حسين إسماعيل الصدر، يوم الأحد 2023/4/16م، في مكتبه بمدينة الكاظمية المقدسة، الساعة العاشرة مساءً.

7- الخدمات العامة: يرى السيد حسين إسماعيل الصدر[1] بأنّ المهام الأساسية للدولة العصرية هي في القيام بالخدمات العامة، كتطوير الصناعة والإنتاج والتنمية كالتعليم والصحة والمواصلات، وتطوير الزراعة والإنتاج الصناعي... إلى غير ذلك. وفيه يبرز دور المجتمع جليّاً إلى جانب الدولة في تقديم الخدمات وتطوير الإنتاج، فالمبادئ الإسلامية عدّت تقديم المنافع العامة من أعمال البر والإحسان، وشجعت على النفقة فيها والعمل التعاوني لإقامتها، وقد ثبّت القرآن الكريم ذلك بقوله: Πوَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىO[2].

فالفلسفة الماركسية فسّرت التاريخ والفكر الديني والأخلاق والدولة والعلاقات الاجتماعية والأسرة، على أساس التناقض الطبقي بين الطبقة المالكة لوسائل الانتاج وبين الطبقة المنتجة، أو التناقض بين وسائل الانتاج ونظام التوزيع.

وبناءً على فلسفتها الديالكتيكية تؤمن بأنَّ الصراع والثورة في المجتمع مسألة حتمية، وإنَّ المجتمع البشري الأول هو مجتمع بدائي، ومن جراء الملكية الخاصة واستيلاء الأقوياء على الممتلكات، ظهرت الطبقية في المجتمع ثم تلتها بسبب الملكية الشخصية مرحلة الرق والاستعباد للأشخاص وتسخيرهم للعمل كأدوات في الإنتاج، بعدها انتقل المجتمع البشري نتيجة لتطور وسائل الإنتاج إلى الإقطاع وهو المجتمع الزراعي، بعدها انتقل بصورة حتمية إلى المجتمع الرأسمالي بسبب تطور وسائل الإنتاج والآلة كنتيجة حتمية لتطور وسائل الإنتاج، وبداية الصراع بين الطبقة العاملة والطبقة الرأسمالية، ونتيجة لهذه النظرية أسست الأحزاب الشيوعية العالمية والدول الاشتراكية والفكر الاشتراكي[3] الذي انهارَ في عام 1990م، ويقوم الفكر الماركسي على أساس إلغائه الملكية الفردية والدين والدولة والأخلاق؛ لكونها تمثل في النظرية الماركسية مظهر من مظاهر بناء المجتمع البرجوازي، ونتيجة لهذا الفكر حاول قادة الماركسية بناء المجتمع المدني والدولة، وبهذا يتضح دور نظرية المعرفة الماركسية في المجتمع والدولة والسلطة[4].

وقد انتقد كارل ماركس هذه الرؤية الدولتية للمجتمع المدني، معتبراً أن الدولة ليست السبب المنشئ للمجتمع المدني بل هي انعكاساً له، وينظر للمجتمع المدني بوصفه الأساس الواقعي للدولة[5].

وقد ذكر السيد حسين الصدر، أنَّ الفلسفة الديالكتيكية في مجال المادية التاريخية منقسمة إلى مدارس عدّة في فهمها للمجتمع المدني، وعلاقة الدولة بالمجتمع، وذلك انطلاقاً من التعدد المدرسي في هذه النظرية.

وبهذا يتضح لنا دو نظريات المعرفة الفلسفية العامة في مفهوم المجتمع وأسس بنائه وعلاقته بالدولة والسلطة، فضلاً عن علاقة الأفراد فيما بينهم[6].

الخاتمة

---

(2) المصدر نفسه.
(3) سورة المائدة: الآية (2).
(4) ظهرت الاشتراكية في أوربا وقتئذٍ عبارة عن بادرةٍ اجتماعيةٍ من حيث المبدأ أو الغاية، ووضعَ قواعدها (كارل ماركس) و (فردريك أنجلس) و (أوسن بي دومن) أو من جاء بعدهم كـ (لينين) و (تروتسكي) و (فارمو كاسترو) و (الأب شوكان)... وسواهم. للتفاصيل، ينظر: طه المدور، الاشتراكية في الإسلام، مطبعة الاستقلال العربي، دمشق، 1368هـ؛ و أميل دركهايم، ترجمة: محمد سليم النعيمي، دار دجلة للطباعة والنشر، بغداد، 1947م؛ و محمد صبيح عبد القادر، ستالين، ط2، (د. م)، بغداد، 1983م.
(1) حسين الصدر، الإسلام والمجتمع...، ص29.
(2) سليم اللغماني، المجتمع المدني ومتطلباته، المجلة العربية، العدد (3)، 1996م، ص92.
(3) د. محمد الغيلاني، المجتمع المدني، ص211-214.

رغم اختلاف المفكرين والمنظرين حول مفهوم "المجتمع المدني"، إلّا أننا نلاحظ أن اختلافهم كان اختلاف أجيال، وتباين معتقدات وبأيدولوجيات، مما ساعد على تطور المفهوم، انسجاماً مع تطور الإنسان واحتياجاته.

والمجتمع المدني، هو المجتمع القائم على المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتي تعمل في ميادينها المتنوعة وباستقلال نسبي عن سلطة الدولة، وعند وضع مصطلح المجتمع المدني موضع التنفيذ، والأداء الاستراتيجي، عندها تلعب المعتقدات والأيدولوجيات كآليات للتنفيذ وكنهج لتحقيق الغايات.

وفي الفكر الغربي المعاصر يقوم المجتمع المدني على حرية السوق، والمواطنة التي يحددها قانون المجتمع والديمقراطية الليبرالية.

كما إن الفكر الاشتراكي أخذ يتقارب مع الفكر الرأسمالي بعد انهيار المعسكر الشرقي، إذ يقوم "المجتمع المدني" على الديمقراطية الموجهة، الاقتصاد الموجّه، المُلكية العامة، توزيع الثروة.

أما "المجتمع المدني" في الفكر الإسلامي، فهو مجتمع إيماني وقائم على قيم الدين الحنيف، فهو بعيد عن المفهوم الغربي للمجتمع المدني، والمبني على أصول علمانية تبعده عن قيم الأديان وتأثيراتها.

كما إنَّ الفارق بين المفهومين الإسلامي والعربي بالنسبة للمجتمع الغربي، يكمن في الأسس والقيم التي تقوم عليها المجتمعات، وتكفي الإشارة إلى آية من آيات القرآن الكريم كدلالة على ما تم ذكره: Πوَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلا تَعَاوَنُوا عَلَى الإِثْمِ وَالْعُدْوَانِO، كما إنّ الحديث عن "المجتمع المدني" في العالم الإسلامي لم يكن مشروعاً عصرياً، ولو بُذلت لتحديثه وتطويره جهود تنظيرية.

وينبغي الإشارة هنا إلى أنَّ بناء "المجتمع المدني" هو هدف إنساني تسعى إلى تحقيقه فلسفات ونظريات معقدة، إلّا أنّ هذه النظريات تختلف فيما بينها حول تحديد شخصية "المجتمع المدني" وطريقة بنائه.

وإنَّ الإسلام يمتلك من أدوات البناء الاجتماعي ما هو كفيل لبناء "مجتمع مدني" خالٍ من أمراضه "المجتمع المدني" الذي دعا إليه الكتّاب الأوربيون بإسم الحداثة والحرية وحقوق الإنسان.

المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم.**

أولاً- الكتب العربية:

1. أبو جعفر محمد الطوسي: الخلاف/3، تحقيق: السيد علي الخراساني؛ والسيد جواد الشهرستاني؛ والشيخ مهدي طه نجف، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسي، قم المقدسة.
2. أحمد الواسطي، سيرة وحياة الإمام الخوئيH، دار الهادي للطباعة والنشر، بيروت، 1988م.
3. أميل دركهايم، ترجمة: محمد سليم النعيمي، دار دجلة للطباعة والنشر، بغداد، 1947م.
4. أيمن عقيل وآخرون، المجالس الشعبية المحلية (الواقع، المشكلة والحل)، مركز ماعت للدراسات الحقوقية والدستورية، مصر، 2009م. د. مصطفى غالب، في سبيل موسوعة فلسفية (أفلاطون، أرسطو)، ج7، منشورات دار ومكتبة الهلال، بيروت، د. ت.
5. حسن أبو الأشبال الزهيري، شرح كتاب الباعث الحثيث، (د. م)، (د. ت).

6. حسن عز الدين بحر العلوم، المجتمع المدني في الفكر الإسلامي، مركز النجف للثقافة والبحوث، د. م، 2008م.

7. حسين إسماعيل الصدرK، الإسلام والمجتمع المدني، د. م، د. ت.

8. حسين إسماعيل الصدر، السلم الاجتماعي، دار المحجة البيضاء، بيروت، 2016م.

9. د. سعد مطر عبود، المنهج الثقافي عند سماحة السيد حسين الصدرK، دار المحجة البيضاء، بيروت، 2016م.

10. د. محمد أحمد علي، مفهوم المجتمع المدني والدولة المدنية، دراسة تحليلية نقدية، د. م، 1435هـ.

11. د. محمد الغيلاني، المجتمع المدني (حججه، مفارقاته، ومصائره، هل سيتم الاحتفاظ به)، دار الهادي، بيروت، 2004م.

12. الشريف الرضي، نهج البلاغة، خطب الإمام عليγ، تحقيق وشرح: الشيخ محمد عبده، دار الذخائر، قم المقدسة، إيران، ط1، 1412هـ.

13. طه المدور، الاشتراكية في الإسلام، مطبعة الاستقلال العربي، دمشق، 1368هـ.

14. عباس علي، المجاهد الخالد، ط2، مؤسسة ديوان الصدر، بغداد، 2010م.

15. علي محمد صادق الصدر، الوجيز في تاريخ ونسب آل الصدر، إصدارات مؤسسة ديوان آل الصدر، د. م، 2005م.

16. فيصل عبد منشد، أسس ومبادئ التربية، دار الرضوان للنشر، عمان، 2014م.

17. قاسم بلشان كاظم التميمي، القيم الوطنية في فكر سماحة السيد حسين السيد إسماعيل الصدرK، دار المحجة البيضاء، بيروت، 2018م.

18. قاسم قصير، حسين الصدر (الشخصية- النظرية- الممارسة)، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 2010م.

19. كاظم الحائري، مباحث الأصول، قم المقدسة، 1407هـ.

20. اللواء أ. د. محمد أمين البشري، مؤسسات المجتمع المدني والأمن القومي العربي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، د. ت.

21. لينين، مختارات الماركسية، الثورة والاشتراكية والحرب، ترجمة: إلياس مرقص، دار دمشق للطباعة والنشر، د. م، 1957م.

22. محمد الحسيني، الإمام الشهيد محمد باقر الصدر (دراسة في سرته ومنهجيته)، مؤسسة العارف للمطبوعات، بيروت، 1996م.

23. محمد الريشهري، ميزان الحكمة، د. م، د. ت.

24. محمد بن الحسن الحر العاملي، وسائل الشيعة، ج11، ح: 18، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د. ت.

25. محمد صبيح عبد القادر، ستالين، ط2، (د. م)، بغداد، 1983م.

26. معد فياض، مرجعية الاعتدال آية الله الفقيه السيد حسين إسماعيل الصدر، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2011م.

ثانياً- الكتب الأجنبية:

1. Inclusive Security: Women waging peace cannot vouch for the accuracy of this translation.
2. Krader Lawrence, Dialectic of civil Society, van Gorcum Assen s, 1976.

ثالثاً- المجلات والدوريات:

1. ابتسام حاتم علوان، واقع المجتمع المدني في الوطن العربي، مجلة كلية الآداب، العدد (98).
2. سليم اللغماني، المجتمع المدني ومتطلباته، المجلة العربية، العدد (3)، 1996م.
3. المجتمع المدني، مؤسسة البلاغ، العدد 57 ، ط1، 2000م.
4. محمد الفاتح عبد الوهاب القيسي، منظمات المجتمع المدني (النشأة، الآليات، وأدوات العمل وتحقيق الأهداف، مجلة الحوار المتمدن، العدد (2724)، 2009/7/31م.

رابعاً- المقابلات الشخصية:

1. مقابلة شخصية مع سماحة السيد حسين إسماعيل الصدر، يوم الخميس 2023/1/5م، المصادف 12 جمادي الآخرة 1444هـ، في مكتبه بمدينة الكاظمية المقدسة، الساعة التاسعة ليلاً.
2. مقابلة شخصية مع سماحة السيد حسين إسماعيل الصدر، يوم الأحد 2023/1/8م، المصادف 15 جمادي الآخرة 1444هـ، في مكتبه بمدينة الكاظمية المقدسة، الساعة التاسعة ليلاً.
3. مقابلة شخصية مع سماحة السيد حسين إسماعيل الصدر، يوم الخميس 2023/1/12م، المصادف 19 جمادي الآخرة 1444هـ، في مكتبه بمدينة الكاظمية المقدسة، الساعة التاسعة ليلاً.
4. مقابلة شخصية مع سماحة السيد حسين إسماعيل الصدر، يوم الأحد 2023/1/15م، المصادف 2 جمادي الآخرة 1444هـ، في مكتبه بمدينة الكاظمية المقدسة ف الساعة التاسعة ليلاً.
5. مقابلة شخصية مع سماحة السيد حسين إسماعيل الصدر، يوم الخميس 2023/1/26م، المصادف 4/رجب/1444هـ، في مكتبته بمدينة الكاظمية المقدسة، الساعة التاسعة ليلاً.
6. مقابلة شخصية مع سماحة السيد حسين إسماعيل الصدر، يوم الأربعاء، 2023/2/1م، المصادف 10 رجب 1444هـ، في مكتبه بمدينة الكاظمية المقدسة، الساعة التاسعة مساءً.
7. مقابلة شخصية مع سماحة السيد حسين إسماعيل الصدر، يوم الأحد، 2023/2/5م، المصادف 14 رجب 1444هـ، في مكتبه بمدينة الكاظمية المقدسة، الساعة التاسعة مساءً.
8. مقابلة شخصية مع سماحة السيد حسين إسماعيل الصدر، يوم الأحد 2023/2/12م، المصادف 21 رجب 1444هـ في مكتبه بمدينة الكاظمية المقدسة، الساعة التاسعة مساءً.
9. مقابلة شخصية مع سماحة السيد حسين إسماعيل الصدر، يوم الأحد 2023/2/19م، المصادف 28 رجب 1444هـ في مكتبه بمدينة الكاظمية المقدسة، الساعة التاسعة مساءً.

10. مقابلة شخصية مع سماحة السيد حسين إسماعيل الصدر، يوم الأحد 2023/2/28م، المصادف 8 شعبان 1444هـ في مكتبه بمدينة الكاظمية المقدسة، الساعة التاسعة مساءً.

11. مقابلة شخصية مع سماحة السيد حسين إسماعيل الصدر، يوم الأحد 2023/3/5م، المصادف 13 شعبان 1444هـ في مكتبه بمدينة الكاظمية المقدسة، الساعة التاسعة مساءً.

12. مقابلة شخصية مع سماحة السيد حسين إسماعيل الصدر، يوم الأربعاء 2023/3/15م، المصادف 23 شعبان 1444هـ في مكتبه بمدينة الكاظمية المقدسة، الساعة التاسعة مساءً.

13. مقابلة شخصية مع سماحة السيد حسين إسماعيل الصدر، يوم الخميس 2023/3/16م، المصادف 24 شعبان 1444هـ في مكتبه بمدينة الكاظمية، الساعة التاسعة مساءً.

14. مقابلة شخصية مع سماحة السيد حسين إسماعيل الصدر، يوم الخميس 2023/3/20م، في مكتبه بمدينة الكاظمية المقدسة، الساعة العاشرة مساءً.

15. مقابلة شخصية مع سماحة السيد حسين إسماعيل الصدر، يوم الخميس 2023/3/23م، المصادف 30 شعبان 1444هـ في مكتبه بمدينة الكاظمية، الساعة التاسعة مساءً.

16. مقابلة شخصية مع سماحة السيد حسين إسماعيل الصدر، يوم الخميس 2023/3/28م، في مكتبه بمدينة الكاظمية المقدسة، الساعة العاشرة مساءً.

17. مقابلة شخصية مع سماحة السيد حسين إسماعيل الصدر، يوم الأحد 2023/4/16م، في مكتبه بمدينة الكاظمية المقدسة، الساعة العاشرة مساءً.